دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتاني للفترة 2000–2022

Analyzing the realities of Algeria's exports to Mauritanian market from 2000-2022

حيداس عبد القادر[1]
مخبر التنمية المستدامة في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية
المركز الجامعي نور بشير البيض –الجزائر
a.haidas@cu-elbayadh.dz

مهر حاج أمحمد
مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات
المركز الجامعي نور بشير البيض – الجزائر
hm.mehor@cu-elbayadh.dz

مجدوبي شهرزاد
مخبر التنمية المستدامة في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية
المركز الجامعي نور بشير البيض –الجزائر
C.medjdoubi@cu-elbayadh.dz

تاريخ الارسال: 21 /2024/03 *تاريخ القبول: 21 /2024/10* *تاريخ النشر:11 /2024/11*

ملخص:

الهدف من الدراسة هو معرفة أهم الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتانية، من خلال التطرق الى واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2022)، ثم احاطة عامة عن الدولة الموريتانية و تحليل لأهم الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتاني و قد توصلت الدراسة الى أن الصادرات الجزائرية الى موريتانيا تميزت بتزايد هامشي عموما خلال فترة الدراسة بمتوسط 35 مليون دولار، أغلبها صادرات نفطية و أما الصادرات خارج المحروقات فتمثلت أساسا في المواد الغذائية، و قد خلصت الدراسة إلى أن التبادل التجاري بين البلدين في تطور مستمر وهو ما يعكسه زيادة العمليات التصديرية خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد فتح المعبر الحدودي البري سنة 2018، كما أكدت الدراسة أن السوق الموريتاني تعتبر سوق مستقطبة للمنتوجات الجزائرية، وبناء على النتائج المتوصل اليها أوصت الدراسة بعدة توصيات أبرزها ضرورة الإسراع من الانتهاء من الطريق الرابط بين الدولتين المتمثل في طريق تندوف – الزويرات

الكلمات المفتاحية: الصادرات، التجارة البينية الافريقية، المعابر الحدودية، التجارة الحدودية، الجزائر، موريتانيا

***Abstract*:**

The study aims to identify the importance of Algerian exports to the Mauritanian market by examining the reality of Algerian exports during the period from 2000 to 2022. It provides a general overview of the state of Mauritania and analyzes the major Algerian exports to the Mauritanian market. The study found that Algerian exports to Mauritania have shown a marginal increase overall during the study period, with an average of 35 million dollars, mostly consisting of oil exports. Non-oil exports primarily consisted of food products. The study also concluded that bilateral trade between the two countries is continuously evolving, reflected by increased export operations in recent years, especially after the opening of the land border crossing in 2018. Additionally, the study confirmed that the Mauritanian market is an attractive market for Algerian products. Based on the findings, the study recommended several measures, including the need to expedite the completion of the connecting road between the two countries, specifically the Tindouf-Zouerate road.

Keywords: *exports, intra-African trade, border crossings, border trade, Algeria, Mauritania*

1- **المؤلف المرسل**: حيداس عبد القادر، *a.haidas@cu-elbayadh.dz*

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية محرك لاقتصاد كل بلد، وداعمة للنمو الاقتصادي على المستوى الاقتصاد الكلي عن طريق تبادل السلع والخدمات وتحصيل النقد الأجنبي، وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاري وهو ما تسعى اليه كل الدول من خلال رفع نسبة التبادل التجاري الدولي. ولقد أدركت البلدان النامية أن التجارة مع الدول المتقدمة لا تسير إلا في منحى تصاعدي أحادي لا يخدم إلا مصالح هاته الأخيرة، من خلال ابرام اتفاقيات ومعاهدات لها صابغ دولي تهدف الى استنزاف الثورات الطبيعية للبلدان النامية على المدى الطويل، مما جعل تلك البلدان النامية أمام حتمية تنمية بعضها البعض عن طريق تكاملات إقليمية وتكتلات اقتصادية لقطع طريق أو التخفيف من حدة هذا الاستنزاف. وتعتبر قارة افريقيا أكبر قارة معرضة لهاته الأساليب مما دفعها الى رفع شعار تنمية افريقيا من افريقيا، ولذلك سعت الجزائر الى تبني هذا الشعار بعد مغامرة اقتصادية ذات أشواط كبيرة لم تدرك منها إلا أن مصلحتها في العودة الى بيتها الافريقي، والتي تملك فيه سجل وافر من المواقف العديدة التي عنوانها مصلحة افريقيا من مصلحة الجزائر، وليست قضية مسح ديون بعض الدول الافريقية بدون مقابل إلا دليل على صدق تلك المواقف، والتي استفادت منها دولة موريتانيا بنسبة كبيرة.

إشكالية الدراسة: لقد رسمت الجزائر طريق تجارتها الخارجية باستهداف الدول الشقيقة المجاورة في سبيل الرفع من صادراتها مستغلة في ذلك إضافة الى ما سبق عمق تاريخ علاقاتها وقربها الجغرافي مما جعل دولة موريتانيا نقطة بداية التصدير الى افريقيا ومن وراء ذلك افريقيا الغربية، ونتيجة لهذا يهدف هذا البحث الى معالجة الإشكالية التالية: ما هو واقع الصادرات الجزائرية الى موريتانيا؟ وما هي السلع الأكثر طلبا في السوق الموريتانية؟

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة في أن التصدير الى قارة افريقيا من خلال بوابة موريتانيا فرصة كبيرة للجزائر لتنمية الصادرات بشقيها كما أن موضوع الصادرات الجزائرية الى موريتانيا بصفة خاصة يحظى باهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية والموريتانية، المستثمرين، المصدرين ومن قبل الباحثين المهتمين بهذا المجال

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في ارتفاع الصادرات الجزائرية بعد التوجه الى السوق الموريتانية وباعتبار أن أغلبها صادرات المحروقات كما أن السلع الغذائية تعتبر أهم منتوج خارج المحروقات يستورد من طرف موريتانيا

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة على الاشكالية السابقة، ولمعالجة الموضوع بطريقة علمية ارتأينا أن نتطرق إلى الموضوع من واقع الصادرات الجزائرية بصفة عامة خلال فترة الدراسة وتحليل اقتصاد موريتانيا من خلال الموقع والتركيب السكاني والاتفاقيات الاقتصادية المنخرطة فيها ثم تحليل لواقع الصادرات الجزائرية تجاه موريتانيا خلال فترة الدراسة من خلال التطرق الى دعائم التصدير ومحددات الطلب الموريتاني على السلع الجزائرية

منهج الدراسة: من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة ومحاولة اختبار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الاستقرائي لبيانات التجارة الخارجية والمنهج الوصفي التحليلي لمعرفة حقائق الظاهرة المراد دراستها وتقييم النتائج المتحصل عليها والخروج بتوصيات

الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة بمعالجة موضوعنا هذا من ناحية عامة من خلال التبادل التجاري بين الجزائر ودول افريقيا، ويمكن تحديد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا المقال أو أحد جوانبه على سبيل الإيجاز فيما يلي:

-دراسة (حمشة، 2022) واقع و افاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية و التبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية و خلصت الدراسة الى أن قيمة التبادل التجاري بين الجزائر و افريقيا ضعيف مما أثر على حجم الصادرات و لكن منذ سنة 2021 لوحظ تحسن معتبر في نفاذ الصادرات خارج المحروقات الى السوق الافريقية مما يوحي بمستقبل واعد في زيادة نفاذ الصادرات الجزائرية الى افريقيا و تعزيز التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية

-دراسة (سالم، 2021) الأسواق الدولية الواعدة لصادرات الجزائر خارج المحروقات افريقيا و المغرب العربي و خلصت هذه الدراسة الى أن هناك العديد من الأسواق التي توفر فرصا سانحة لتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات ، على غرار السوق الافريقية و التي تحصي أكثر من 1.3 مليار مستهلك ،إضافة الى قربها الجغرافي ، بالإضافة الى السوق المغاربية و التي تحصي أكثر من 104 مليون مستهلك فضلا عن قربها الجغرافي و الذي من شأنه أن تقلل تكاليف التصدير ،و تجانسها الثقافي الذي يساعد على تنميط المنتجات و تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج و التسويق بما يعزز من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات

-دراسة (بن عبد العزيز،2021) التجارة الخارجية الجزائرية نحو الدول الافريقية عبر المعابر الحدودية المعبر الحدودي بين الجزائر و موريتانيا نموذجا و التي خلصت الى أن حجم المبادلات بين الجزائر وموريتانيا نوعا ما ضئيل ويحتاج الى عدة مبادرات فعالة من أجل تنميته

-دراسة (سائحي وخمقاني، 2020) سبل تنشيط التعاون التجاري و الاقتصادي بين الجزائر و دول افريقيا وخلصت الدراسة الى أن الجزائر عملت على تطوير وتأسيس عملية التنمية في افريقيا من خلال دعم البنية التحتية للدول الافريقية وهي الأرضية التي ترتكز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر على دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية

أما دراستنا موضوع المقال فاهتم بدولة مجاورة، شقيقة وحدودية مع الجزائر وهي موريتانيا خلال الفترة من سنة 2000 الى سنة 2022 نستعرض فيه واقع الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة وواقع دولة موريتانيا بالإشارة الى الدول المتواجدة في سوقها والاتفاقيات الاقتصادية ثم تحليل لأهم الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتانية وبعض التوصيات من أجل مضاعفة عمليات التصدير.

المحور الأول: واقع صادرات الجزائرية خلال الفترة من سنة 2000 الى 2022

إن تحقيق فائض في الميزان التجاري مرتبط برفع و دعم الصادرات على حساب الواردات خلال نفس الفترة الزمنية، حيث أكدت جل الدراسات أهمية الصادرات كأحد أهم محاور التجارة الخارجية و التي لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي إذ أدت الى تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة كبريطانيا و اليابان و لذلك اعتبرها العديد من الباحثين قاطرة النمو الاقتصادي (براهيمي و بولال ، 2022، صفحة 48)، و عليه فإن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يكون ناتج عن التغير في الصادرات أي نمو الصادرات له ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي (السواعي، 2006، صفحة 38)

شهد الاقتصاد الجزائري طيلة فترة الدراسة اختلالات وتغيرات هيكلية في جميع الجوانب الاقتصادية بسبب أنه اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد للدخل ممثلا في القطاع النفطي والذي يحوز على 90% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، مما يجعل هذا الأخير عرضة لأي صدمة ناتجة عن التغيرات والتقلبات في السوق العالمي للنفط.

يوضح الشكل رقم 01 تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من سنة 2000 الى 2022 و التي شهدت معدلات النمو خلال فترة الدراسة تغيرات كبيرة صعودا و نزولا راجع الى السياسة الاقتصادية المنتهجة و برامج الإصلاح الهيكلي وأزمات أخرى كجائحة كورونا

وأزمة النفط حيث تراوحت قيم معدلاته من أقل قيمة (- 5,1%) في سنة 2022 الى أعلى قيمة (7,2%) في سنة 2003 أي بمعدل 2,9% كمتوسط لفترة الدراسة.

الشكل رقم 01: تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة من سنة 2000 الى سنة 2022 (الوحدة:%)

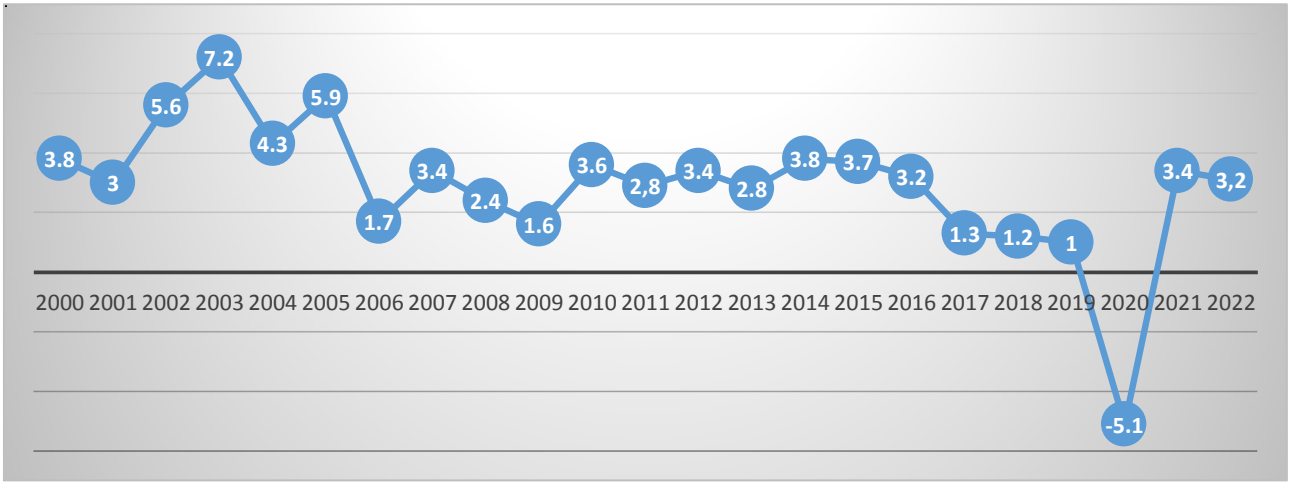

***المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع البنك الدولي*

أشار تقرير للبنك الدولي لسنة 2023 الى أن نمو الناتج المحلي للاقتصاد الجزائري بلغ نهاية سنة 2022 معدل 3,2 % مدعوما بتسارع الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني، مع ذلك تظل آفاق الاقتصاد الكلي حساسة للغاية لأسعار النفط والغاز، وتذكرنا بحتمية التنويع الاقتصادي (البنك الدولي، 2023، صفحة 03).

ومن خلال الشكل رقم 02 يتضح أن تطور وتقلب الصادرات الجزائرية الكلية مرتبط بنسبة كبيرة جدا بالصادرات النفطية على عكس الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة وهو ما يفسره التصاق منحنى الصادرات الكلية مع منحنى الصادرات النفطية

الشكل رقم 02: تطور حجم الصادرات الجزائرية الكلية من سنة 2000 الى سنة 2022 (الوحدة: مليون دولار)

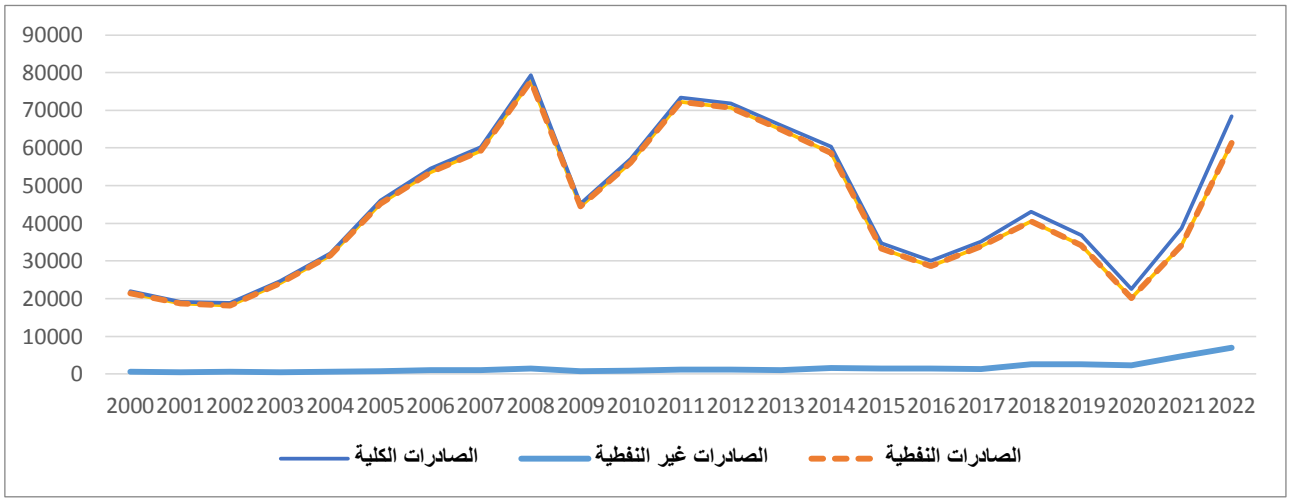

***المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع trade map*

غير أنه في السنوات الأخيرة أصبح منحنى الصادرات الكلية ينفصل عن منحنى الصادرات النفطية ويعود ذلك الى رغبة الدولة الجزائرية في تنمية ودعم الصادرات غير النفطية والتركيز الكبير على هذا المورد في سبيل الحد من التبعية للنفط، وما يميز هذه الأخيرة بالرغم من ضعفها وتباطؤ نموها الا أن ارتفاعها متذبذب خلال عشر السنوات الأولى وبعدها أصبحت في ارتفاع مستمر بشكل عام خلال عشر السنوات الأخيرة.

فمن خلال الشكلين رقم (01) ورقم (02) يتضح جليا أن الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بشكل كبير جدا بالتقلبات في الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة وعلى هذا الأساس تسعى الدولة الجزائرية الى دفع الناتج المحلي الإجمالي بالصادرات غير النفطية والتي هي في تزايد هامشي لكنه مستمر خلال الآونة الأخيرة حيث بلغت نسبتها 10% خلال سنة 2022 من اجمالي الصادرات الكلية.

لقد أدركت الحكومة الجزائرية أن دفع عجلة النمو الاقتصادي لا يكون الا برفع معدل الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تنمية الصادرات كنتيجة للانفتاح الاقتصادي على العالم خصوصا القارة الافريقية و ما تتمتع به من فرص و أسواق كبيرة و مستقطبة للمنتجات الجزائرية بسبب القرب الجغرافي وكذا التاريخ والمصير المشترك ، فالدولة الجزائرية قد اقتنعت بما تحمله القارة السمراء من إمكانيات بشرية ومادية والتي هي تعتبر رهان كبير لإنهاء أزمتها الاقتصادية خاصة بعد انهيار أسعار النفط عالميا وتراجع الواردات، كما أنه يجعل لها موطئ في الأسواق الناشئة داخل دول الساحل ووسط افريقيا (معيوف و بن عباس ، 2017، صفحة 240).

بالرغم من الاتفاقيات التجارية التي تعتبر الجزائر طرفا فاعلا فيها إلا أن الفائدة المرجوة منها لم تكن بالمستوى الذي يحقق تطور الاقتصاد الوطني، فاتفاقية الشراكة الأوروبية والتي جعلت السوق في اتجاه واحد لصالح الطرف الاخر ممثلا في الاتحاد الأوروبي، مما نتج عنه تصريف منتوجات الاتحاد الأوروبي الى السوق الجزائرية بمقابل صعوبة ولوج المنتوجات الوطنية الى سوق الاتحاد الأوروبي و كذا اتفاقية اتحاد دول المغرب المغربي التي سرعان ما جمدت لأسباب سياسية أدت الى قطيعة اقتصادية، و مبادرة النيباد التي لم تحقق الأهداف المرجوة المدرجة في اتفاقية انشائها كل هاته المعطيات دفعت الدولة الجزائرية الى ترتيب أولوياتها و التركيز على سوق تعوضها عن النتائج السلبية و تختصر عليها الوقت و الجهد فكانت الوجهة الى دول الافريقية من خلال البوابة الغربية لها و من ثمة الى دول الوسط الافريقي ، فدولة موريتانيا الشريك الاستراتيجي للجزائر باعتبارها دولة مجاورة ،حدودية و شقيقة لها عدة قواسم مشتركة و الذي جعلت منها الجزائر مكسب رهان تنمية صادراتها

المحور الثاني: رؤية عامة وتحليلية حول الدولة الموريتانية

تتميز موريتانيا بحدود إقليمية شاسعة أغلبها ذات طبيعة صحراوية، وقد ظل هذا الإقليم بدون إدارة مركزية حتى عهد الاستعمار و لم يكن يسكنه إلا مجموعات من البدو الرحل ، حيث وسائل الاتصال كانت منعدمة و التنقلات صعبة جدا و بل محاطة بالمخاطر، فبعض الحالات الاستثنائية كانت تتم عن طريق التبادل غير المنتظم في الجنوب البحري، أو عند عبور القوافل في المنطقة الشمالية (ولد سيدي عالي، 2007، صفحة 77)،أما التوجه الاقتصادي الذي كان منتشرا في البلاد في هذه الفترة، فهو الاقتصاد المغلق الذي يهتم بالأساس الى سد الحاجات الأساسية للسكان (اقتصاد الكفاف أو الاكتفاء الذاتي)، ويتم عن طريق المقايضة. ويعتبر النشاط الرعوي المسيطر في هذا التوجه، أما النشاطات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة كانت ثانوية (ولد محمود ولد جدو، 2012، صفحة 124)، وموريتانيا

تعتبر همزة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء والعالم الاسلامي العربي وهي جمهورية إسلامية تعتمد خيار الديمقراطية ودولة القانون (وزارة الشؤون، بلا تاريخ، صفحة 07).

1-الموقع الجغرافي لموريتانيا:

انفردت موريتانيا بموقع جغرافي متميز جدا ومختلف عن باقي المناطق المحاطة بها، هذا الاختلاف دفع بها الى أن تكون احدى الدول الافريقية الهامة، من خلال تربعها على نطاق جغرافي متنوع وجد شاسع من حيث التضاريس، كما أن لها واجهة على الساحل الأطلسي ما منحها أهمية استراتيجية في القارة السمراء داخليا وخارجيا، لتكون بذلك معبرا للقوافل التجارية من مختلف دول العالم (الشكل رقم 03).

و تقع موريتانيا في الشمال الغربي من إفريقيا يحدها من الغرب المحيط الأطلسي و من الشمال الصحراء الغربية و من الشمال الشرقي الجزائر و من الشرق مالي و من الجنوب السنغال حيث يفصل بينهما نهر السنغال (نيل غانة)، وتبلغ مساحتها حوالي (1030700) كلم2، وطول حدودها الكلية يقدر(5074)كلم ، منها (463) كلم مع الجزائر و (2237) كلم مع مالي و(813) كلم مع السنغال و (1561) كلم مع الصحراء الغربية ، ولها شريط ساحلي بطول (5754) كلم و عاصمتها هي نواكشط (علي، 2020)

الشكل رقم 03: خريطة تمثل موقع جمهورية موريتانيا الاسلامية (مقياس الرسم:1 : 1 مليون)

المصدر: *موقع جمهورية موريتانيا الاسلامية من موقع-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Mauritania/mauritania02.JPG_cvt.htm*

2-التركيبة السكانية في موريتانيا:

يقدر عدد سكان موريتانيا حسب موقع البنك الدولي لعام 2022، حوالي 4,736,139 مليون نسمة، بمقدار 2,6% كزيادة سكانية سنويا، وغالبية السكان نساء بنسبة 51%، كما أن الفئة العمرية ما بين 15- 64 سنة تتجاوز نسبة 57 %(African Statistical Coordination committee, 2021, p. 297)، وازدادت نسبة الفقر الى أن بلغت 27% من عدد السكان بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتضخم(World Bank Group, 2023, p. 58) .

معظم سكان موريتانيا من العرب إضافة الى أقليات من البولار[2] ،والسونينكي[3] ،والولوف[4] . يعيش معظم السكان في نواكشوط العاصمة الإدارية وفي نواذيبو العاصمة الاقتصادية (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2009، صفحة 07)

تبلغ نسبة العرب البيض والعرب الحراطين[5] في موريتانيا 80% بينما تبلغ نسبة الأفارقة الزنوج وهم مجموعات الولوف والسنونينكي والبولار 20%من عدد سكان موريتانيا أما الدين المنتشر في موريتانيا فهو الإسلام بنسبة 100%، وتنقسم موريتانيا إلى 15 منطقة أو ولاية، وتتركز السيطرة بإحكام على موريتانيا للحكومة المركزية ولكن أصبح لكل منطقة عاصمتها الخاصة بها.

وتنقسم المناطق المذكورة إلى 44 دائرة والمناطق هي (الموسوعة العربية، 2022):

ولاية أدرار وعاصمتها اطار، ولاية العصابة وعاصمتها كيفة، ولاية البراكنة وعاصمتها ألاك، ولاية داخلة نواذيبو وعاصمتها نواذيبو ولاية كوركول وعاصمتها كيهيدي،ولاية غيديماغا وعاصمتها سيليبابي،ولاية الحوض الشرقي وعاصمتها النعمة ولاية الحوض الغربي وعاصمتها لعيون ولاية إينشيري وعاصمتها أكجوجت،ولاية نواكشوط وعاصمتها نواكشوط ولاية تكانت وعاصمتها تجكجة،ولاية تيرس زمور وعاصمتها الزيروات،ولاية الترارزة وعاصمتها روصو.

3-موريتانيا والمواقف التاريخية للجزائر:

في عام 1960 حصلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على استقلالها من فرنسا في ظرفية كانت تعيش فيها بلاد شنقيط[6] مخاضا عسيرا بفعل عوامل داخلية منها البداوة وغياب الكوادر البشرية وضعف الموارد الاقتصادية وتحديات خارجية غذّتها أطماع الجيران في بلد كان في ارهاصاته الأولى في تلك الأيام، ورغم وقوف العديد من الدول العربية مع مشروع الدولة الموريتانية، إلا أن الجزائر واكبت نهوض الدولة الموريتانية في صمت حتى وقفت على أشدها بشهادة أول رئيس موريتاني ويقول الرئيس ولد داداه:

•ما بين سنتي 1967و 1975 كونت الجزائر الكثير من الأطر العليا و المتوسطة المدنية والعسكرية و هذا ما يفسر أن أكبر جالية طلابية عندنا في الخارج كانت في الجزائر، وكانوا كلهم تقريبا ممنوحين من طرف الحكومة الجزائرية؛

---

[2] *البولار: جماعة تتواجد في أكثر من منطقة من مناطق البلاد خصوصا المحاذية لنهر السنغال وينتشرون في أكثر من دولة افريقية خصوصا غرب القارة مثل مالي وبوركينافاسو والكاميرون ونيجيريا*

[3] *السونينكي: ويشكلون كتلة هامة من سكان البلاد، وينشرون بالإضافة الى موريتانيا في عدة بلدان إفريقية مثل مالي وغينيا وساحل العاج*

[4] *الولوف: جماعة الولوف وهي أقل الجماعات الافريقية الثلاث الرئيسية عددا وهي المجموعة الأساسية في السنغال المجاور. للاطلاع أكثر انظر هوية بلاد شنقيط (موريتانيا) قبل الاستقلال سنة 1960 للشيخ حماه الله*

[5] *العرب الحراطين: هم العرب السود الذين تحرروا من العبودية وهي العرف الذي دام قرونا في موريتانيا، لقب "الحراطين"(الجمع حراطين، والمذكر حرطاني، والمؤنث حرطانية) ويشكل الحراطين والسود المستعبدون نحو 40% من السكان. للاطلاع أكثر انظر إنهاء العبودية المتوارثة في موريتانيا لستيفن ج.كينغ*

[6] *الاسم القديم لموريتانيا نسبة إلى مدينة شنقيط التاريخية في شمال البلاد وهي منطقة تجمع للحجاج من غرب إفريقيا عامة وموريتانيا خاصة، وقد تأسست هذه المدينة سنة 800هـ.للاطلاع أكثر انظر الهوية الثقافية والدينية لبلاد شنقيط (موريتانيا) للدكتور بوها محمد عبد الله سيدي*

•على الرغم من أن الجزائر كانت تعاني نقصا في الأساتذة و الأطباء فإن ذلك لم يمنعها من ايثارنا ببعضهم فضلا عن البعثات الفنية وبعثات المساعدة الدائمة؛

•ما كان لإنشاء العلمة الوطنية و البنك المركزي ،في 1973م ، أن يتحققا في الظروف الجيدة التي تما فيها لولا العون النفيس الذي قدمته لنا السلطات المصرفية الجزائرية (سيد محمد ، 2018) ، ومكنها من اصدار عملتها "الأوقية"، بضمانة جزائرية التي فتحت حساب سلفة بالعملة الصعبة بمبلغ 03 ملايير فرنك افريقي، فضلا عن تكليف البنك المركزي الجزائري بتكوين مسيري مؤسسة إصدار العملة الموريتانية (بن عبد العزيز، 2021، صفحة 41) ؛

•الهبة المالية من الجزائر لبناء ميناء نواكشوط لولا استجابة الصين حيث استطرد الرئيس: "فاتحت السيد بومدين ذات يوم عن مشروع إنشاء ميناء بنواكشوط في المياه العميقة، كمشروع حيوي لموريتانيا، فرد علي الرئيس بومدين قائلا: "كم كلفة المشروع ؟" فقلت له إنها "في حدود 250 مليون فرنك إفريقي." فرد قائلا: "يستطيع وزير ماليتكم أن يتصل بنظيره الجزائري ليحددا إجراءات تحويل المبلغ إلى موريتانيا. غير أن الصين، التي كنا قد التمسنا منها ذلك، قررت أن تأخذ على عاتقها تكاليف العملية بمجملها، دراسة وتنفيذا. وعندما أخبرت السيد بومدين بالمستجد، رد علي بأنني أستطيع أن احتفظ بالمبلغ والتصرف فيه كما أريد. ويختم المرحوم المختار ولد داده كلامه كما يلي: "عزمت أن تكون تلك الهبة الهامة شاهدا على التضامن بين الشعبين الجزائري والموريتاني. وقد كان مستشفى ألاك الجهوي أهم الإنجازات الممولة من تلك الهبة، إضافة إلى مشاريع أخرى " (خندودي، 2019)؛

•اتفاقية مسح الديون عن موريتانيا الشقيقة، حملت عنوانا معبرا هو: "مساهمة الجزائر في التنمية الاقتصادية في موريتانيا"، مع التنويه الى عدم الحديث عن المسألة أو الترويج له (خندودي، 2019) ،حيث أعلنت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة الأقل نموا عضو في الاتحاد الإفريقي، بمناسبة الذكري الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963 التي تحولت في العام 1999 إلى الاتحاد الإفريقي. وكشف بيان لوزارة الخارجية الجزائرية، أن القرار يمس كل من البنين وبوركينا فاسو والكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساو تومي وبرانسيبي، السنغال، السيشل وتنزانيا. وتعتبر جمهورية موريتانيا، الدولة العضو في اتحاد المغرب العربي، أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية، حيث استفادت من اسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار (بوكروح، 2013)؛

وتعتبر الشركة الموريتانية الجزائرية أول شركة جزائرية نشأت برأس مال مختلط سنة 1980 مختصة في الصيد البحري (ولد أحمد، 2014، صفحة 236)، والتي أفلست أواخر الثمانينات، ومن مخلفاتها حصول الجزائر على 11 رخصة للصيد البحري في المحيط الأطلسي من موريتانيا على مدى 99 عاما، لم تستغل فعليا سوى لمدة 04 سنوات، بعد أن عجز القطاعين العام والخاص عن استغلال هذه الرخص التي تتطلب أسطولا بمواصفات نوعية لا يتوفر عليه متعاملو القطاع في الجزائر. (بن عبد العزيز، 2021، صفحة 41).

فتاريخ العلاقات الجزائرية الموريتانية خير شاهد على متانة وصلابة العلاقة منذ استقلال الدولتين وتعكس قوة اللحمة والترابط بين الشعبين فليس غريبا أن تترجم الى علاقات اقتصادية وتجارية استراتيجية تسعى فيه الدولتين الى تكامل بعضهما البعض.

4-خصائص الاقتصاد الموريتاني:

تعتمد موريتانيا على الموارد الطبيعية مثل الحديد والذهب والنحاس والفوسفات وكذلك على صيد الأسماك وعلى الزراعة ولكن الزراعة لا تغطي إلا نصف من الحاجات الغذائية الموريتانية وتستورد موريتانيا الآلات والمعدات والنفط ومشتقاته والمواد الاستهلاكية (برزان ومراد، 2023، صفحة 165)، وتصف الخطوط العريضة التالية ملامح الاقتصاد الموريتاني:

- **الاقتصاد الموريتاني اقتصاد أحادي القطاع (الاقتصاد الريعي)** : ان اعتماد موريتانيا الكبير على الصناعات الاستخراجية قد ساهم في الحد من الفقر و بشكل محدود، الا أن هذا الاتجاه لم يدعم بشكل كاف خلق فرص العمل و هو المحرك للحد من الفقر على المدى الطويل، فلا يزال اقتصاد موريتانيا يعتمد بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية التي تمثل 25% من الناتج المحلي الإجمالي و 82% من جميع الصادرات و 23 % من الإيرادات المالية و نتيجة لذلك تظل موريتانيا من بين البلدان الافريقية التي تعاني من هشاشة الاقتصاد بسبب اعتمادها على صادرات الطاقة و شروط التبادل التجاري نتيجة للاعتمادية على الصناعات الاستخراجية و هو ما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار (ظاهر و داود، 2022، صفحة 336)
- **البنية التحتية الموريتانية مشجعة للاستثمار:** فبالإضافة الى الموقع الاستراتيجي لموريتانيا في غرب افريقيا مرورا بالبنية التحتية الموريتانية حيث تمتلك موريتانيا عدد من المقومات نتيجة جهود الحكومة تمثلت في:تمتلك موريتانيا عدة موانئ بحرية موزعة على طول الشاطئ الأطلسي تم تجهيزها بمختلف إمكانات الاستقبال و التفريغ و التخزين اللازمة طبقا للمعايير التقنية و الفنية والأمنية المتعارف عليها دوليا، و تمتلك مطار دولي بسعة 2 مليون مسافر سنويا بالقرب من نواكشوط العاصمة، و يعمل حاليا في موريتانيا ثلاث شركات للاتصالات توفر خدمات الجيل الرابع من الانترنت بأسعار تنافسية، كما أطلقت موريتانيا مشروعا لإنشاء خطوط عالية الجهد للنقل الكهربائي تربط بين العاصمة نواكشوط وولاية تيرس الزمور ونواذيبو ترارزة،و تمتلك سكة حديدية بطول 704 كم مربع للربط بين مناجم الحديد بولاية تيرس الزمور و موانئ نواذيبو لتصدير خامات الحديد؛
- **ارتفاع مؤشرات الاقتصاد الكلي في موريتانيا:** فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي، ليصل 5,3% في عام 2022، في ظل الإصلاحات المستمرة التي تقوم بها الحكومة مقابل 4,1% لعام 2021. وذلك بفضل القطاعات الاستخراجية في المقام الأول، ومدفوعا أيضا بأداء قطاعات التعدين والزراعة والصيد البحري وقد وصل معدل الاستثمار الأجنبي نحو 10,71% لعام 2022، مع مواصلة الارتفاع لعام 2023 (نورهان، 2023، صفحة 211)
- **تعدد وتنوع الثروات الطبيعية:** تشتمل الثروة المعدنية في موريتانيا على خامات الحديد، النحاس، الذهب والجبس. بالنسبة للحديد فقد بدأ استغلاله في عقد الستينات، وتوجد مناجم الحديد في الشمال في منطقة بطاح الزويرات من قبل شركة حديد موريتانيا مفارما التي صدرت أولى شحناتها من تلك الخامات سنة 1963م، وهو من النوع الجيد حيث تمثل نسبة التركيز فيه 80,64%، وقد انتقلت حقوق امتيازه من مفارما الى الشركة الوطنية للصناعة و المعادن سنيم و التي باشرت الإنتاج من حينها حيث وصل انتاجها في بعض السنوات الى 12 مليون طن من الحديد الخام. أما النحاس فقد كان هناك بعض الاستغلال في منجم أكجوجت ولكنه توقف بسبب تعرضه لصعوبات مالية وتم توقفه عن الإنتاج في منتصف السبعينات ليحل محله استخلاص الذهب من تلك الخامات في الوقت الراهن، وقد وصل انتاجه من الذهب الى ذروته سنة 1970م حين وصل الى 2,870طن. يوجد 8 مناجم ذهب رئيسية في البلاد و تتواصل

عمليات البحث و التنقيب عن مناجم جديدة و حاليا يوجد منجم نحاس و ذهب مشتركين حيث في هذا المنجم يستخرج النحاس و الذهب على شكل صخور و بعد ذلك تفصل، وأكبر هذه المناجم هو منجم تازيازت لاستخراج الذهب و هو منجم في الفضاء المفتوح يقع شمال غرب موريتانيا على بعد 300 كيلومتر شمال العاصمة نواكشوط وقد بدأت تازيازت التي تملك أغلب أسهمها شركة "كينروس" الكندية عملياتها التجارية في 2008 وقد بدأت في توسعة منجم الذهب ليصبح ثاني أكبر منجم ذهب في العالم أما الجبس فتوجد كميات منه بالقرب من العاصمة نواكشوط في جهة الشمال و على شكل شريط يتراوح طوله ما بين (50 – 60) كلم و قد باشر الإنتاج و التصدير في الثمانينات و بلغت الكميات المنتجة منه 1560طن كما يقدر احتياطه بنحو 20 مليون طن (عبد العاطي، 2020، صفحة 21)، و تمتلك موريتانيا مناطق غنية بالموارد النفطية و الغازية ، خاصة حوض تاودني و الحوض الساحلي الموريتاني. وتقدر احتياطات موريتانيا من الغاز الطبيعي في حدود 65 تريليون قدم مكعب من الغاز. 50 تريليون في حقل بئر الله الخاص بموريتانيا، و15 تريليون على مستوى حقل السلحفاة الكبرى أحميم (GTA) المتقاسم بين موريتانيا والسنغال الذي وصل مستوى تقدم الأشغال به الى 90%. (نورهان، 2023، صفحة 214)، كما تتركز مكامن اليورانيوم في عدة مناطق شمال موريتانيا بالقرب من الحدود الجزائرية (عبد العاطي، 2020، صفحة 22) حيث تم اكتشاف أربع مناجم لليورانيوم في منطقتي بير النار وبير ام كرين (وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقة مع البرلمان، بلا تاريخ).

5-الاتفاقيات الاقتصادية المنخرطة فيها موريتانيا:

ان الهدف من انخراط الدول في الاتفاقيات الاقتصادية هو الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب هذا الاتفاق لا سيما التفضيل في المعاملة من خلال الإعفاءات الجمركية والقيود غير الجمركية وحرية تنقل السلع والأفراد، بيد أن موريتانيا تفضل وتختار كل ما هو عربي بإقامة اتفاقيات اقتصادية طرفها احدى البلدان العربية، وفيما يلي مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية المنخرطة فيها موريتانيا:

- **المنظمة العالمية للتجارة:(WTO)**

موريتانيا عضو مؤسس لمنظمة التجارة العالمية (وزارة التجارة، 2021)، منذ 31 ماي 1995، ومع ذلك فإن البلد يمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتزاماته ويعمل حاليا مع منظمة التجارة العالمية لضمان إحراز تقدم نحو الامتثال الكامل (the International Trade Administration , 2023)، ولا زالت تواكب مسار تحرير التجارة العالمية وإرساء نظام تجاري متعدد الأطراف، و تلتزم بكل المبادئ والأهداف الواردة في اتفاقية مراكش وما تبعها من قرارات وبيانات من بينها جدول أعمال الدوحة الإنمائي (وزارة التجارة، 2021)، وقد أشادت منظمة التجارة العالمية بالإصلاحات التي قامت بها موريتانيا لتحسين الحكامة ضمن السياسات التي تنتهجها الحكومة (محمدي ، 2018).

- **اتحاد المغرب العربي:(AMU)**

هو منظمة اقتصادية وسياسية أنشأت سنة 1989 وتضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا بالإضافة الى موريتانيا. يهدف اتحاد المغرب العربي الى تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي والثقافي للدول الأعضاء. في الواقع ظلت الأهمية الجيواستراتيجية لهذه المنظمة رمزية بشكل كبير كما ظل مشروع الاندماج المغاربي خاضعا لمنطق المصالح الوطنية (رئاسة الجمهورية، 2020)،و الذي أشار تقرير لصندوق النقد الدولي سنة 2018 أن زيادة التكامل بين البلدان المغاربية يتضمن انعكاسات إيجابية من الناحية الاقتصادية، بحيث سيجعل المنطقة أكثر جاذبية

للاستثمار الأجنبي المباشر و سيساعد على خفض تكاليف التجارة داخل المنطقة وحركة رأس المال و الحركة العمالية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد كما أنه سيجعل المنطقة المغاربية أكثر مرونة لمواجهة الصدمات و تقلبات السوق (مصباح و أوراز، 2020، صفحة 08)، إلا أنه لم تمر 06 سنوات على تأسيسه بسبب التطورات التي طرأت على المنطقة جمد هذا الاتحاد عام 1994 (صاغور، 2019، صفحة 1214) و ذلك يرجع الى تدهور العلاقات الجزائرية-المغربية مع العام 1995 نتيجة لتجدد الخلافات بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية و الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغاربي، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء الصحراء الغربية (زايد، 1998، صفحة 36)،ذلك أن المنظور المغربي لهذه القضية بما تمثله من حمولة قوية تمثلت في إعطائها الأولوية على جل القضايا الأخرى دفعت به الى حد المطالبة بتوقيف العمل المؤسساتي متمثلا في اتحاد المغرب العربي الى حين إيجاد حل سياسي سيضمن له المحافظة على الوحدة الترابية (بوريكة، 2018، صفحة 26)، وما زاد الشرخ هو بروز أزمة "لوكربي" [7] بين ليبيا و بعض الدول الغربية وما نجم عنها من فرض حصار دولي على ليبيا بداية من شهر أبريل سنة 1992، وفقا للقرار الدولي رقم 747 و التزام الدول المغاربية بهذا القرار، الأمر الذي جعل ليبيا تنظر إلى المواقف الدول المغاربية إزاء هذه الأزمة على أنها نوع من المواقف السلبية التي تخل بميثاق الاتحاد (زايد، 1998، صفحة 36)،و اتسع الخرق بممارعة بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل ، والتي رفضته بقية البلدان المغاربية الأخرى، الأمر الذي نجم عنه توتر في العلاقات بين أعضاء الاتحاد، ففي هذا الصدد أعلنت ليبيا في شهر نوفمبر 1995 سحب اعترافها بموريتانيا كدولة عربية بسبب اتفاقها و إسرائيل على تبادل التمثيل الديبلوماسي (زايد، 1998، صفحة 38).

الجزائر كانت سباقة في المصادقة على الاتفاقيات المنبثقة عن الاتحاد، حيث صادقت على 29 اتفاقية و تونس على 26 اتفاقية أما ليبيا فقد صادقت على 25 اتفاقية و موريتانيا على 19 اتفاقية أما المغرب فلم يصادق الا على 05 اتفاقيات (صاغور، 2019، صفحة 1215)، ولما دعت الجزائر و ليبيا دولة مصر الى الانضمام الى الاتحاد قوبلت برفض طلبها لعدم تطبيق المادة 17 التي تقضي بموافقة كل الدول الأعضاء (زايد، 1998، صفحة 36)، وبالمقابل بعد 06 سنوات بعد تجميد الاتحاد تم الإعلان عن اتفاقية أغادير بالمغرب في عام 2001،والتي دعيت فيها مصر و تونس و الأردن بتشجيع من الاتحاد الأوروبي (حنا و بهجت، 2020، صفحة 1273)، و هذه الاتفاقية مفتوحة أمام أية دولة عربية مرتبطة باتفاقية شراكة أو تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي (شيحان ، مخيف، و جسام، 2012، صفحة 194)، وهذا الأخير استفاد من هذا الوضعٍ حيث أن المبادلات التجارية بين دول الاتحاد تمر عبر شريك ثالث، كثيرا ما يكون الاتحاد الأوروبي فإسبانيا تعتبر أكبر مصدر لأسواق الجزائر و تونس و ليبيا من الثروة السمكية التي تستوردها من شواطئ موريتانيا ، أين يتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا ثم يتم تصديرها لدول المغرب العربي و غيرها بأسعار مضاعفة (بن الصديق، 2014، ص88)و أمام هذا المشهد لم تسجل نسبة التبادلات التجارية داخل منطقة الاتحاد الا أقل من (05%) من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان المغاربية ، وهي نسبة أقل بكثير من جميع الكتل التجارية الإقليمية الأخرى في جميع أنحاء العالم (مصباح و أوراز، 2020، صفحة 08)، مما جعل هذا الاتحاد هيكلا بلا روح و مشروع تم دفنه وهو حي من طرف دول تجمعهم أصول واحدة العروبة و الإسلام و الإقليم الجغرافي.

[7] *أزمة لوكربي: في ظل العلاقات الليبية-الأمريكية الغربية المتوترة وقع انفجار طائرة الركاب المدنية الأمريكية "بان أمريكان 103" فوق بلدة لوكربي في أسكتلندا، وهو ما عرف بحادثة لوكربي، وعلى أثر التحقيقيات الأولية تم توجيه الاتهام الى جهات عديدة. إلا أنه بعد ثلاث سنوات من التحقيقات المتواصلة – بصورة بعيدة نوعا ما عن الأضواء والاعلام – تم توجيه الاتهام الى ليبيا بمسؤوليتها عن الحادثة، الأمر الذي أدى تحويل القضية الى أزمة في العلاقات الليبية- الأمريكية والغربية والتي أصبحت تعرف فيما بعد بأزمة لوكربي. للاطلاع أكثر انظر رسالة الماجيستر الموسومة ب: موقف جامعة الدول العربية من أزمة لوكربي لعلي عيسى محمد العدوان*

●منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:(PAFTA)

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسيا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل. تم التوقيع على اتفاقية التأسيس في جوان سنة 1996 بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007 (قدي والبحري، 2012، صفحة 356).

إن الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتطلب الاستيفاء بشرطين أساسين، أولهما المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، والشرط الثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي (صندوق النقد العربي، 2000، صفحة 188)،حيث صادقت 19 دولة عربية على اتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية وتتمثل في: الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر ، الكويت، لبنان، مصر ، المغرب، اليمن، موريتانيا، فلسطين و السودان في حين لم تصادق بعد على الاتفاقية 03 دول و هي :جزر القمر، جيبوتي، الصومال وطبقت كل الدول العربية المنخرطة البرنامج التنفيذي إلا موريتانيا (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2017)،حيث أودعت الجمهورية الإسلامية الموريتانية آخر الدول المصادقة على الاتفاقية وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة في 13 جانفي 2000 (صندوق النقد العربي، 2000، صفحة 188)، ولم يتم الإشارة الى موافقة موريتانيا على البرنامج التنفيذي للاتفاقية خلال التقارير الاقتصادية العربية الموحدة السنوية المتوالية من سنة 2000 الى سنة 2022، والذي كان التقرير العربي الموحد لسنة 2014 آخر تقرير تعرض لمسألة عضوية الدول العربية، لتصبح موريتانيا خارج المجموعة و التي يجعلها في منأى الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء بموجب ذات الاتفاقية سيما تحرير التجارة السلعية و تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، و الوصول لإقامة الاتحاد الجمركي العربي (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 212).

●منطقة التجارة الحرة الافريقية:(AFCFTA)

هي أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تضم 55 دولة في الاتحاد الأفريقي وثماني (8) مجموعات اقتصادية إقليمية .(RECs) هدفها هو إنشاء سوق قارية واحدة يبلغ عدد سكانها حوالي 1.3 مليار نسمة وناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي. منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي أحد المشاريع الرئيسية لأجندة 2063 هدفها إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التجارة داخل إفريقيا. ومن المقرر على وجه الخصوص النهوض بالتجارة في إنتاج القيمة المضافة في جميع قطاعات الخدمات في الاقتصاد الأفريقي. ستساهم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إنشاء سلاسل قيمة إقليمية في إفريقيا، مما يتيح الاستثمار وخلق فرص العمل. إن التنفيذ العملي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديه القدرة على تعزيز التصنيع وخلق فرص العمل والاستثمار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لأفريقيا على المدى المتوسط إلى الطويل.(Afcfta Website, 2019)

الى غاية أفريل من سنة 2023، تم امضاء كل دول أعضاء الاتحاد الافريقي البالغ عددهم 55 دولة باستثناء ارتيريا على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، بعد ذلك أودعت 46 دولة عضوًا صكوك تصديقها لتبدأ حيز التنفيذ في 30 مايو 2019 بعد إيداع صك

التصديق الثاني والعشرون للجمهورية العربية الصحراوية. وبعدها تم الانطلاق الفعلي في التداول بموجب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 يناير2021 بعد الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي (AFCFTA SECRETARIAT, 2023, pp. 04 - 11).

أما بخصوص موريتانيا فقد أمضت على اتفاقية الانضمام الى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بتاريخ 31 جانفي 2019، وأودعت صك التصديق بتاريخ 11 فيفري 2019 لتصبح بذلك دولة عضوة في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (Afcfta Website, 2021)، والتي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتطوير تجارتها مع بقية القارة والاستفادة من موقعها الاستراتيجي كنقطة عبور للنقل العابر (المؤقت) للبضائع داخل المنطقة. ولتحقيق ذلك، ستستفيد البلاد من تحديد تدابير الدعم اللازمة لوضعها حيز التنفيذ والحد من الآثار السلبية للاتفاقية وخلق بيئة مواتية لقدرتها التنافسية الاقتصادية (الأخبار، 2023).

- **المجموعة الاقتصادية لمجموعة غرب افريقيا:(ECOWAS)**

تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا رسميًا في ماي 1975 في لاغوس (عاصمة نيجيريا سابقا قبل أبوجا) ويقع مقرها الحالي في أبوجا عاصمة نيجيريا(Arushi, 2015, p. 05) ، بتوقيع معاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تؤكد من جديد إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقرر أن تكون الجماعة الاقتصادية الوحيدة في المنطقة في نهاية المطاف لأغراض التكامل الاقتصادي وتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الافريقية(ECOWAS Comission, 1993, p. 04) ،سيما التعاون والتنسيق في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والمسائل النقدية والمالية والاجتماعية والثقافية بهدف تحرير حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية في غرب إفريقيا(Yansane, 1977, p. 224) ،وتضم الايكواس حاليا خمسة عشرة (15) دولة موقعة على المعاهدة هي: غامبيا وغانا وغينيا وغينيا – بيساو وداهومي (التي تسمى الآن بنين) وساحل العاج وليبريا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال ونيجيريا وسيراليون وتوغو وفولتا العليا (التي تسمى الآن بوركينا فاسو). وفي عام 1976، انضمت الرأس الأخضر إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوصفها العضو السادس عشر(16) فيها وبعد ذلك، انخفضت العضوية إلى خمسة عشرة (15) عضوا مرة أخرى، إذ انسحبت موريتانيا في عام 1999 بعد خلافات حول بعض القرارات التي اتخذت خلال قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ذلك العام(Arushi, 2015, p. 05) ، منها ما صرحت به رسميا بأن القرارات الاخيرة للمجموعة التي اتخذت خلال القمة السابقة وهدفت الى تسريع عملية دمج افريقيا الغربية عبر اعتماد عملة موحدة في مرحلة لاحقة (البيان، 2000)

في عام 2007، أبدت موريتانيا اهتمامًا متجددًا بالمنظمة وسعت الى توقيع اتفاقية شراكة معها(Arushi, 2015, p. 05) ، وتم لها ذلك في سنة 2017 بالتوقيع على اتفاقية شراكة مع المنظمة سمحت لها بالعودة رسميا الى المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كعضو مشارك (رئاسة الجمهورية، 2020)،و في هذا الاطار ثمنت بعثة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الخطوات التي اتخذتها موريتانيا من تنفيذ هذا الاتفاق و يتعلق الأمر بمخطط التبادل الحر و الرسوم الجمركية العامة لدي القطاعين العام و الخاص الموريتاني و كذلك التحسيس حول عمل الآليات المحلية وخاصة تقديم الفرص التي توفر للفاعلين في عالم المال و الأعمال و كذلك التطور الحاصل في قطاعات الانتاج الموريتاني (وزارة التجارة، 2020).

إن مسألة رجوع موريتانيا مرة أخرى الى أحضان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مسألة وقت لا سيما بعد ما قدم سفير موريتانيا المعتمد لدى جمهورية نيجيريا الفيدرالية، أوراق انتدابه لرئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بصفته ممثلا دائما للجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى المجموعة (وزارة الشؤون الخارجية، 2023).

6-منظمة استثمار نهر السنغال:(OMVS) [8]يعتبر نهر السنغال ثالث أطول نهر في إفريقيا، ينبع من غينيا ويتدفق إلى المحيط الأطلسي مرورا ب"سانت لويس" السنغال، بعد رحلة تقارب 1800 كيلومتر عبر غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال(KABINÉ, 2014) ، ويغطي حوضه 300000كلم2 ويتوزع هذا الحوض بصفة عامة بين الدول الأربع المطلة على النهر: 9٪ في غينيا و 46٪ في مالي و 23٪ في موريتانيا و 22٪ في السنغال .(Kane, 2000, p. 174) وأيضا النهر هو مورد رئيسي لجميع البلدان، فقطعان كبيرة من الماشية والجمال والماعز والأغنام تهاجر من موسم إلى آخر عبر هذه الحدود ويعتمد الرعاة على مصدر المياه هذا للحفاظ على رعييهم وتمثل المياه مفتاح الزراعة في المنطقة، ويعتبر صيد الأسماك أكبر نشاط اقتصادي في المنطقة وهناك أنشطة اقتصادية أخرى قائمة على النهر كإنتاج قصب السكر وتأطير الأرز، وبدرجة أقل التعدين.(Joshua, 2007,p.03)

في منطقة مثل منطقة الساحل، المتضررة من الجفاف والفقر والتخلف بحيث يعد الوصول إلى مورد مائي مثل نهر السنغال أمرًا بالغ الأهمية أمام تضاءل هطول الأمطار في المنطقة لسنوات عديدة خلق ضغطًا أكبر على متجمعات المياه هذه. وتشكل المياه رصيدا قيما للسكان المحليين، ولا سيما لإنتاج الطاقة أو ري الأراضي أو إمدادات مياه الشرب، مع الحرص على الحفاظ على النظام الإيكولوجي (KABINÉ, 2014)،فبعد استقلال دول الحوض، لا يزال نهر السنغال يشكل رابطا مشتركا بينهم ويدفعهم ذلك الى التعاون في إدارة الحوض لكي تستفيد جميع البلدان من تنميته وقد استمر هذا التطلع في القرن الحادي والعشرين حيث تعمل غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال بشكل تعاوني من أجل إدارة أكثر فعالية(Joshua, 2007,p.03) ، ولهذا أنشئت منظمة استثمار نهر السنغال وتعتبر فيها موريتانيا عضو مؤسس إلى جانب السنغال ومالي وغينيا، وهي منظمة أنشأت بنواكشوط سنة 1972 بهدف دعم التنمية المندمجة لحوض نهر السنغال (رئاسة الجمهورية، 2020)،و هي منظمة متضافرة لإدارة نهر السنغال أنشئت بعد سنوات عديدة من الجفاف الشديد في المنطقة، وتمثل الكيان الأفريقي الوحيد المسؤول عن إدارة النهر الذي ينفذ بشكل منهجي مبدأ التقاسم المنصف بين الدول الأعضاء لملكية الأشغال المبنية والفوائد الناتجة عنها(KABINÉ, 2014) ، حيث قامت المنظمة ببناء سدين، مانانتالي وديامًا، في عامي 1986 و 1988، على التوالي، من أجل توفير المياه العذبة للزراعة و الاستخدامات البديلة(Joshua, 2007,p.03) ، فعلى سبيل المثال 60٪ من مياه الشرب في داكار تأتي من مرافق المنظمة وهذه النسبة تصل إلى 100٪ لمدينتي نواكشوط (موريتانيا) وسانت لويس (السنغال) ,KABINÉ) (2014،مما جعل المناطق الأنسب للري هي تلك الموجودة في موريتانيا والسنغال بالرغم من هاته الأخيرة تتوفر على موارد مائية أخرى (نهر غامبيا على سبيل المثال) بينما موريتانيا فقط لديها نهر واحد هو نهر السنغال، و الذي يمثل حدودها الوطنية معها .Kane, 2000, p) (174وينفرد سد مانانتالي، بإنتاج الطاقة الكهرومائية للمنطقة. كان هذان السدان جزءًا من استراتيجية النمو الاقتصادي للمنطقة التي من شأنها تقليل مخاطر الاستثمار والحد من الفقر من خلال زيادة الأنشطة المدرة للدخل(Joshua, 2007,p.03) ، ولا تزال المنظمة تسعى

[8] *OMVS : Organisation pour la Mise en Valeur du fleuve Sénéga1 و هو الاختصار الشائع في المواقع العنكبوتية لاسم منظمة استثمار نهر السنغال باللغة الفرنسية. للاطلاع أكثر انظر الى الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي* https://www.omvs.org

الى تحقيق أهدافها الرئيسية من خلال تعزيز وتكثيف التعاون والتبادلات الاقتصادية بين الأعضاء، ومواصلة جهودهم في مجال التنمية الاقتصادية لموارد النهر و المحافظة على شروط تحقيق هذه الأهداف وتعزيز هذه الظروف فيما بينهم من أجل التغلب على جميع العقبات التي تعترض تحقيق هذا الغرض.(Ould Amar, 1972, p. 299)

6-السوق الموريتاني... من هي الدول التي تتواجد فيه؟

سجل الميزان التجاري الموريتاني لسنة 2022 عجز بقيمة 1342 مليون دولار ،معظم التبادلات تحوز عليها القارة الأوروبية بقيمة 2074 مليون دولار أي بنسبة 41 % من الواردات و 30 % من الصادرات ثم تليها القارة الاسيوية بقيمة 1899 مليون دولار أي بنسبة 37 % من الواردات و 35 % من الصادرات ثم القارة الأمريكية بقيمة 644 مليون دولار بنسبة 12 % من الواردات و 19 % من الصادرات ، لتليها القارة الافريقية بقيمة 497 مليون دولار بنسبة 10 % من الواردات و 13 % من الصادرات ، لتتذيل الترتيب القارة الاسترالية من حيث التبادل التجاري بقيمة 07 مليون دولار أي بنسبة لم تتجاوز 1 % من الواردات و 02 % من الصادرات. و من خلال استقرائنا لهيكل التبادلات التجارية الموريتانية لسنة 2022 حسب الشكل رقم 04، و على أساس حجم التبادلات التجارية سيكون التوزيع الجغرافي للدول الأكثر تبادلا مع موريتانيا على النحو التالي:

- **القارة الأوروبية:** وتحتل فيه اسبانيا المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري بقيمة 1248 مليون دولار أي بنسبة 27% ثم تليها فرنسا في المرتبة الثانية و المرتبة السادسة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 423 مليون دولار أي بنسبة 09% ثم تليهم بلجيكا في المرتبة الثالثة و المرتبة الثامنة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 253 مليون دولار أي بنسبة 05% ثم تليهم سويسرا في المرتبة الرابعة و المرتبة التاسعة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 226 مليون دولار أي بنسبة 04% ثم تليهم إيطاليا في المرتبة الخامسة و المرتبة الحادية عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 208 مليون دولار أي بنسبة 04% ثم تليهم مباشرة هولندا في المرتبة السادسة و المرتبة الثانية عشر في التبادل الدولي بقيمة 204 مليون دولار أي بنسبة 03% ثم تليهم ألمانيا في المرتبة السابعة و المرتبة الثامنة عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 117 مليون دولار أي بنسبة 03% و بعد ذلك تتوالى كلا من بريطانيا تركيا ، بولندا ،النرويج فالدنمارك ثم باقي دول أوروبا الشرقية بنسب لم تتجاوز 01%.

الشكل رقم 04: تطور التبادل التجاري لموريتانيا لسنة 2022 بحسب دول العالم (الوحدة: مليون دولار)

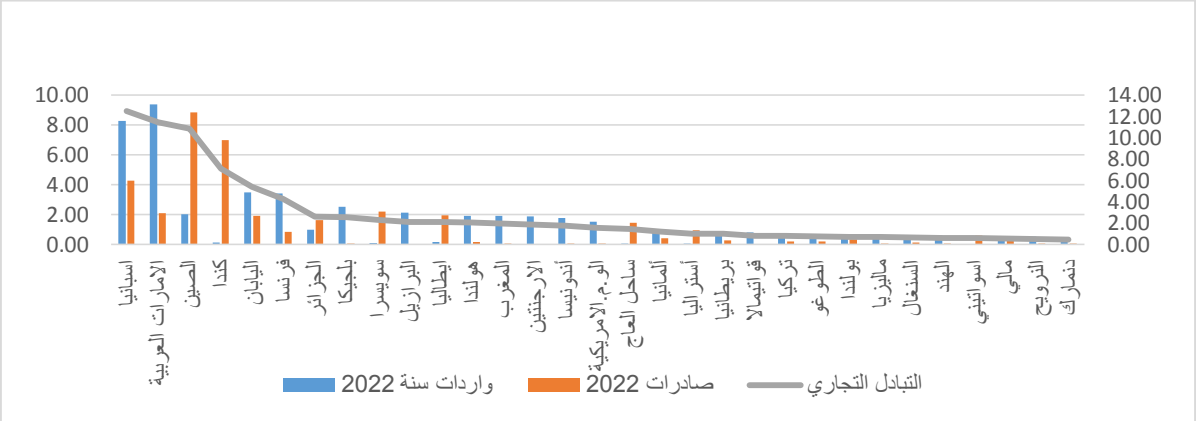

***المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع trade map*

- **القارة الأسيوية:** وتحتل فيه الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري و المرتبة الثانية في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 1143 مليون دولار أي بنسبة 24 % ثم تليها مباشرة الصين في المرتبة الثانية و المرتبة الثالثة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 1082 مليون دولار أي بنسبة 23 % ثم تليهم اليابان في المرتبة الثالثة و المرتبة الخامسة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 537 مليون دولار أي بنسبة 12 % ثم تليهم أندونيسيا في المرتبة الرابعة و المرتبة الخامسة عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 174 مليون دولار أي بنسبة 03 % ثم تليهم ماليزيا في المرتبة الخامسة و المرتبة الخامسة و العشرون في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 66 مليون دولار أي بنسبة 03 % ثم تليهم الهند في المرتبة السادسة و المرتبة السابعة و العشرون في التبادل الدولي بقيمة 61 مليون دولار أي بنسبة 01 % و بعد ذلك تتوالى كلا من سنغافورة ،كوريا، تايلاند و السعودية بنسب لم تتجاوز 01% ثم باقي دول آسيا الشرقية.
- **القارة الأمريكية:** وتحتل فيه كندا الأولى من حيث التبادل التجاري و المرتبة الثالثة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 708 مليون دولار أي بنسبة 18% ثم تليها البرازيل في المرتبة الثانية و المرتبة العاشرة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 210 مليون دولار أي بنسبة 04% ثم تليهم الأرجنتين في المرتبة الثالثة و الرابعة عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 184 مليون دولار أي بنسبة 03% ثم تليهم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة و المرتبة السادسة عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 153 مليون دولار أي بنسبة 03 % ثم تليهم غواتيمالا في المرتبة الخامسة و المرتبة الواحد و العشرون في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 81 مليون دولار أي بنسبة 02 % و بعد ذلك تتوالى دول أمريكا الجنوبية بنسب لم تتجاوز 01.%
- القارة الإفريقية: وتحتل فيه الجزائر الأولى من حيث التبادل التجاري و المرتبة السادسة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 256 مليون دولار أي بنسبة 04% ثم تليها المغرب في المرتبة الثانية و المرتبة الثانية عشرة في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 195 مليون دولار أي بنسبة 03% ثم تليهم ساحل العاج في المرتبة الثالثة و السابعة عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 145 مليون دولار أي بنسبة 03% ثم تليهم التوغو في المرتبة الرابعة و المرتبة السادسة عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 73,33 مليون دولار أي بنسبة 01 % ثم تليهم السنغال ،اسواتيني، مالي غانا و مصر بنسب لم تتجاوز 01.%
- **القارة الأسترالية:** وهي القارة الأضعف تبادلا حيث تحتل فيه أستراليا المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري والمرتبة التاسعة عشر في التبادل الدولي مع موريتانيا بقيمة 99 مليون دولار أي بنسبة 02 % ثم تليها نيوزلندا بنسبة جد ضعيفة مقارنة بكل الدول

إضافة الى ما سبق، فإن هيكل الواردات الموريتانية لسنة 2022 حسب الشكل رقم 05 يحتوي على المنتجات البترولية ومشتقاتها بشكل أساسي (40%)، ثم تليهم الواردات من المواد الغذائية (22%)، ثم الواردات من مواد البناء (12,7%)، والتي تمثل في مجملها حوالي 74% من مجموع الواردات خلال هذه السنة (الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، 2023، صفحة 09)، ثم تليهم الواردات من مواد التجهيز (8,9%)، ثم الواردات من معدات النقل (6,1%)، ثم واردات أخرى(10,30%)

الشكل رقم 05: توزيع الواردات الموريتانية حسب السلع لسنة 2022 (الوحدة:%)

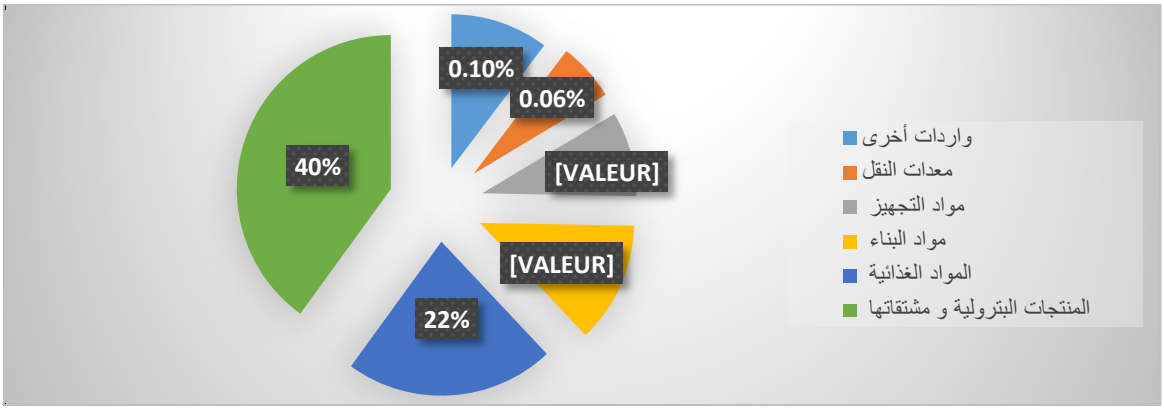

***المصدر**: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للتجارة الخارجية لموريتانيا 2022*

وبحسب الدول، فإن الواردات الموريتانية تأتي بشكل أساسي من أوروبا (41%) وتستورد هذه السلع بشكل رئيس من إسبانيا (39%) وفرنسا (17%) وبلجيكا (12%) وهولاندا (09%)، بحيث تشكل مجتمعة نسبة من إجمالي الواردات من هذه القارة. أما السلع الرئيسة المستوردة من أوروبا فتتكون من المنتجات البترولية (47%) ومواد التجهيز (14%) والمواد الغذائية(14%)

وتقدر نسبة الواردات الموريتانية من الشرق الأوسط (19%) من مجموع الواردات، (92%) منها منتجات بترولية وهي بشكل رئيس قادمة من دولة الإمارات العربية المتحدة(98%)

وتقدر نسبة الواردات الموريتانية من آسيا (76%) من مجموع الواردات، (40%) منها مواد البناء بشكل أساسي ومواد غذائية (23%) ومعدات النقل (14%) ومواد التجهيز (10%). أهم الموردين الآسيويين لموريتانيا هم اليابان (36%) والصين (21%) واندونيسيا (19%).

وتقدر نسبة الواردات الموريتانية من القارة الأمريكية (12%) من مجموع الواردات، (75%) منها من المنتجات الغذائية بشكل أساسي ومنتجات بترولية (13%) ومعدات النقل (05%) ومواد التجهيز (10%). أهم الموردين من القارة الامريكية هم البرازيل (30%) والأرجنتين (29%) والولايات المتحدة.(25%)

وتقدر نسبة الواردات الموريتانية من القارة الأفريقية (10%) من مجموع الواردات، (29%) منها من المواد الغذائية بشكل أساسي ومواد البناء (21%) ومنتجات بترولية (15%) ومواد كيمياوية متنوعة (15%). أهم الموردين من القارة الافريقية هم المغرب (39%) والجزائر (20%) والتوغو (11%) والسنغال (10%) وتمثل هذه الدول مجتمعة (81%) من الواردات الموريتانية من إفريقيا.

أما بخصوص المنتجات البترولية المستوردة فتشمل الوقود المعدني (88%) وأغلبه وقود الطائرات (88%) وما تبقى هي مواد نفطية مكررة (12%) تنقسم بين بترول (66%) وغاز مسال(44%)

أما واردات المواد الغذائية فتشمل الحبوب (31%) حيث يمثل القمح نسبة (90%) والذرة (07%) والأرز (03%) من الحبوب والسكر ومشتقاته (24%) والزيوت والدهون (16%)، والخضروات (09%) ومنتجات الألبان (08%) واللحوم (04%) وبن، شاي كاكاو وتوابل (03%) وفواكه (02%) ومواد غذائية أخرى(03%)

وبخصوص واردات مواد التجهيز فتحتوي على أجهزة الهندسة المدنية (29%)، ماكينات وأجهزة متنوعة (22%)، معدات كهربائية (14%)، مضاغط هواء (08%)، ومواد تجهيز كهربائية مختلفة (27%) كمولدات الكهرباء وكابلات وأسلاك ومحركات كهربائية
أما واردات مواد البناء فتتكون بشكل أساسي من الأنابيب (44%) وأعمال إنشائية أخرى (17%) وإسمنت(10%)
وشكلت الواردات السلعية من هذه المنافذ الخمسة نسبة (96%) من إجمالي الواردات الموريتانية من السلع (الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، 2023، الصفحات 09- 10- 11- 30- 31).

من خلال ما سبق، يعود سبب ارتفاع واردات المنتجات البترولية الى إيقاف انتاج النفط نهائيا سنة 2018، أما ارتفاع واردات المواد الغذائية يعود أساسا الى موجات الجفاف التي أصابت موريتانيا مما أدى بالسكان الى النزوح للمدن الاقتصادية كنواذيبو ونواكشوط. ويعتبر النقل البحري ركيزة واردات موريتانيا من مختلف القارات راجع الى طول الساحل البحري الموريتاني وتوفر بنى تحتية جيدة متمثلة في ميناء نواكشوط وميناء نواذيبو المستقلين

المحور الثالث: تحليل لحجم الصادرات الجزائرية اتجاه السوق الموريتاني

1-محددات الطلب الموريتاني على السلع الجزائرية:

محددات الطلب هي مجموعة العوامل التي تؤدي الى انخفاض أو ارتفاع الطلب على سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية محددة ومن خلال ما سبق سنقف على مجموعة العوامل التي يتأثر بها الطلب الموريتاني تجاه السلع الجزائرية

- **الاستقرار السياسي**: يعتبر الاستقرار السياسي لأي بلد ركيزة التنمية ومشجع للاستثمار الأجنبي وضمان لسيرورة الاقتصاد، فالدولة الموريتانية تشهد مؤخرا استقرار سياسي كبير يجعل من مناخ الصادرات والتبادل التجاري والاستثمار مناخ مستقطب ومربح لكلا الطرفين، وتعتبر موريتانيا حاليا أفضل دولة حدودية جنوبية مع الجزائر من ناحية الاستقرار السياسي، كما أن الطريق بينهم هي الأكثر أمنا بالنسبة لدول الساحل الإفريقي على خلاف دول أخرى كدولة مالي أو الصحراء الغربية. وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاصة الصادرات خارج المحروقات تجاه موريتانيا في ازدياد مستمر ومضطرد خاصة مع الانفتاح التجاري الموريتاني على المنتوجات الجزائرية. وقد انخفضت الصادرات الجزائرية الى أصغر قيمة سنة 2005 لما حدث خلل في الاستقرار السياسي في موريتانيا مما أدى الى ايقاف الاستيراد من قبل السلطات الموريتانية حتى اجراء انتخابات رئاسية
- **السعر** : يُعد السعر أحد أهم محددات الطلب، فكلما ارتفع سعر سلعة أو خدمة، قل الطلب عليها، والعكس صحيح بالمقابل فالمنتوج الجزائري يوفر للزبون الموريتاني مقارنة بمنتجات أجنبية أخرى الأسعار الملائمة وامكانيات الشراء بالتقسيط، التي تزيد من الإقبال عليه (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018)،مما يزيد من الطلب الموريتاني تجاه المنتجات الجزائرية و من جهة أخرى تمتاز الصناعات الجزائرية بالجودة والأسعار التنافسية، حيث يتزايد الإقبال عليها في موريتانيا وإفريقيا مقابل استياء من انتشار البضائع المزورة والمستجلبة من دول من شرق آسيا (ريم آفريك، 2023). ومما يتميز به المنتوج الجزائري ويجعل الطلب الموريتاني أكثر استقطاباً له زيادة على الأسعار المناسبة توفره على امتيازات عديدة تتعلق بالقابلية للصيانة والتجديد وتوفير قطع الغيار الخاصة، إلى جانب فترات الضمان الطويلة التي تمنح خاصة للزبون الموريتاني (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018)؛

- **الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين:** إن اللجوء الى الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية بين الجزائر و موريتانيا يعكس مدى التقارب بين البلدين و التي من خلالها سيتضاعف التبادل التجاري بين البلدين، حيث تعتبر هذه الاتفاقيات عنوان للمعاملة التفضيلية التي يستفيد منها البلدين من إعفاءات جمركية و تحفز الطلب الموريتاني على المنتوجات الجزائرية، و في هذا الصدد تم توقيع 26 اتفاقية تشمل التجارة والطاقة والنقل (لحياني، 2022)و التي شملت مجالات الطاقة سيما مجال الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة (الديوان، 2022)،واتفاقيات في مجال وتشمل هذه الاتفاقيات شعبا متعددة على غرار الاسمنت والبطاريات والنوافذ والأبواب والمواد الغذائية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)،
- **طبيعة هيكل الواردات لدولة موريتانيا:** والذي يظهر جليا فيما تستورده موريتانيا من العالم لتغطية الطلب المحلي، فمن خلال ما سبق ذكره بأن موريتانيا تستورد المنتجات البترولية، المواد الغذائية، مواد التجهيز ومواد البناء بصفة عامة لهيكل الواردات الموريتانية. هذه المجالات كلها للجزائر فيها ميزة كبيرة في تصديرها، فبدل اللجوء الى قارات آسيا من أجل الحصول على المنتجات البترولية فالجزائر توفر هذه المنتوجات بسعر أقل وأقرب مقارنة بالقارات الأخرى، أيضا بالنسبة للمواد الغذائية و هكذا بالنسبة للواردات الأخرى، و عليه فإن المنتوجات الجزائرية بشقيها (نفطية أو غير نفطية) لها القدرة في مواجهة الطلب الموريتاني واحتوائه، فعند ظهور طلبات جديدة لا يمكن تلبيتها على المستوى المحلي الموريتاني لزم استباقيا على المنتوجات الجزائرية تغطيته فمثلا تجارة التمور تحتل فيه الجزائر المرتبة الأولى من حيث المبيعات في موريتانيا بدون منازع، حيث أن جودة هذا المنتوج ساهمت في تكثيف الإقبال عليه بشدة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018) مما زاد الطلب الموريتاني عليه و مختلف المواد الغذائية الأخرى.
- **سعر الصرف** : يعتبر سعر الصرف هو الآخر محدد لا يقل أهمية عن المحددات السابقة فسعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالأوقية الموريتانية له أثر كبير على قيمة المنتوجات الجزائرية الموجهة لتلبية الطلب الموريتاني، إذ أن هذا الأخير يتجه الى اقتناء المنتوجات التي تحقق لها أقل فرق في سعر الصرف أي أن المواطن الموريتاني يتجه الى إنفاق أقل وحدات ممكنة من الأوقية للحصول على عدد أكبر من المنتوجات، وبحسب الدول المتواجدة في السوق الموريتاني كما أشرنا إليه سابقا فهذه الخاصية توفرها فقط المنتوجات الجزائرية المقومة بالدينار الجزائري و الذي هو أقل سعر صرف متاح حسب البنك المركزي الموريتاني (دينار جزائري واحد= 0,29 أوقية موريتانية) و أيضا كلا الدولتين تتبعان نفس الآلية لمراقبة سعر الصرف، بحيث تتبنيان سعر صرف مرن موجه بواسطة البنك المركزي (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 227)
- **قوة العلاقة بين البلدين:** تميزت العلاقة مؤخرا بين الجزائر و موريتانيا بانفتاح كبير لم يشهد له مثيل من قبل والتي تعتبر امتداد تاريخي لماضي الدولتين وهو ما تم الإشارة اليه سابقا، فمن الزيارات المتبادلة بين الرئيسين و بعدها بين الوزراء والتي تكللت بالتوقيع على عدة اتفاقيات في مختلف المجالات لبرهان ساطع الى دخول العلاقات الجزائرية-الموريتانية درجة عالية من التفاهم و التكامل تتطلعان فيه الدولتين لمستقبل زاهر بين الشعبين، ترجمتها الصادرات من المنتوجات الجزائرية الى موريتانيا التي تضاعفت الى نسبة 700% خلال السنوات الأخيرة و الذي سنتطرق اليه بالتفصيل في المحور الأخير.
- **المعابر الاقتصادية:** تعتبر المعابر الاقتصادية حجر الأساس في بعث التبادل التجاري بين الدول ، فالمعبر الاقتصادي مصطفى بن بولعيد بين الجزائر و موريتانيا دليل على الحركية التجارية الكبيرة بين البلدين كما أشرنا الى ذلك سابقا والذي تعول عليه الجزائر في الرفع

من مستوى التبادل التجاري بينها وبين موريتانيا بالإضافة الى الطريق الرابط بينهما، كما أن المعبر سيساهم في انسيابية السلع و الأفراد ويقلص من الزمن الذي تستنزفه الإجراءات الجمركية و يخفض من التكلفة لاختصار الطريق ومما يضيفه المعبر هو التعامل المباشر بين الدولتين بدون دخول دول أخرى في خارطة التصدير كما كان يحدث سابقا، كل ذلك سيمكن لا محالة من تعزيز المنتجات الجزائرية استجابة للطلب الموريتاني

- **المعارض التجارية الجزائرية بنواكشوط:** تعتبر المعارض التجارية أول الخطوات للتعريف بالمنتوجات الجزائرية في الخارج سيما موريتانيا، والتي تسمح بتقديم معلومات حقيقية عن المنتوج و جميع الخصائص التي يتوفر عليها مقارنة بالمنتوجات أخرى و لهذا فالمعارض التجارية الجزائرية تمهد لاقتناء المنتوج الجزائري بعد قناعة الزبون الموريتاني، و من ناحية أخرى توفر المعارض الدائمة إمكانية التعريف الآني بالمنتوجات الجديدة و كذا الإجابة الحالية عن استفسارات الموردين، وعليه فتنظيم المعارض الدائمة في الخارج يساهم في زيادة الطلب الموريتاني على المنتوجات الجزائرية

2-دعائم الجزائر للتصدير الى موريتانيا:

- **المعبر الحدودي البري بين الجزائر وموريتانيا:**

يعتبر المعبر الحدودي الذي يربط الجزائر وموريتانيا والمتواجد بين ولاية تندوف [9] الجزائرية وولاية الزويرات[10] الموريتانية محور هام واستراتيجي في إطار التبادلات التجارية بين البلدين، تسعى من خلاله الجزائر للوصول الى السوق الموريتاني ومنه الى الأسواق الافريقية الغربية. اذ أنه بتاريخ 19 أوت 2018 تم تدشين المعبر الحدودي البري مصطفى بن بولعيد من طرف السلطات الجزائرية رفقة نظيرتها الموريتانية على النقطة الكيلومترية 75 جنوب مدينة تندوف، يعتبر هذا المعبر إضافة نوعية لعلاقات التعاون الثنائية في عدة مجالات بين البلدين الجزائر وموريتانيا حيث يعتبر توجه نحو سياسة اقتصادية لغرض تشجيع الصادرات و الترويج بالمنتوج الوطني و أداة للتنمية و تنشيط هذه المنطقة الحدودية من خلال تسهيل تنقل الأشخاص و تكثيف التبادلات التجارية بين البلدين و أيضا يعتبر هذا المرفق وسيلة هامة لترسيخ الروابط الاجتماعية و الثقافية وجسر تجاري استراتيجي يعود بالمنفعة المتبادلة للبلدين و دول غرب افريقيا التي تعتبر من الأهداف الرئيسية للترويج بالمنتوج الوطني (مديرية التجارة، 2022، صفحة 06)، تجدر الإشارة الى أن المبادلات التجارية بين البلدين تتم عبر معبر حدودي مؤقت في انتظار استكمال المعبر الحدودي الثابت والذي يضم جناح جزائري و جناح موريتاني وقد فاقت نسبة الأشغال المتعلقة بإنجاز الشطر الجزائري من هذا المشروع الهام 98 %، فيما قاربت النسبة بخصوص إنجاز الشطر الموريتاني ال 97 % (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)، وكما أن هذا المشروع الذي تم تجسيده في ظرف وجيز بأياد جزائرية، سيسمح بإنشاء المنطقة الحرة للتبادل التجاري التي أعلن عنها رئيس الجمهورية (الاذاعة الجزائرية، 2023)

[9] تقع ولاية تندوف في الجنوب الغربي للجزائر وتبعد عن العاصمة الجزائر بـ 1750 كلم، يحدها شمالا ولاية بشار والمملكة المغربية وجنوبا الجمهورية الاسلامية الموريتانية ومن الغرب الصحراء الغربية ومن الشرق ولاية أدرار. للاطلاع أكثر انظر الموقع الرسمي لولاية تندوف

[10] تقع ولاية تيرس زمور في أقصى الشمال الموريتاني، وعاصمتها هي الزويرات يحدها من الشمال والغرب الصحراء الغربية ومن الشمال الجزائر ومن الشرق مالي. للاطلاع أكثر انظر موقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان

كما أنه بعد افتتاح هذا المعبر البري تقلصت مدة نقل السلع من 30 و45 يوم الى مدة تتراوح بين 07 و10 أيام والتي كانت الشركات الجزائرية تضطر إلى المرور عبر خط بحري غير مباشر عبر اسبانيا او مالطا للوصول الى موريتانيا ما يتسبب في نفاد المخزونات بالمستودعات في موريتانيا قبل وصول السلع الجديدة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018).

●الطريق البري الرابط بين الجزائر وموريتانيا:

هو مشروع طريق ذو طابع إقليمي قاري يربط ليبيا وتونس والجزائر بموريتانيا ودول غرب إفريقيا. يمكن أن يتحول طريق تندوف الزويرات إلى طريق عالمي ذو طبيعة استراتيجية إقليمية وقارية، ويمكن أي أن يلعب دورا دوليا، إذا تم ربطه بمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وبأنبوب لنقل الغاز الموريتاني والسنغالي نحو أوروبا عبر شبكة أنابيب الغاز الجزائرية، وتم إرفاقه بخطوط للألياف البصرية على غرار الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا، ناهيك أن كلا من تندوف والزويرات تحتضنان منجمين ضخمين للحديد، يمكن القيام باستثمارات مشتركة في هذا المجال. فالجزائر وموريتانيا تسرعان الخطى لتنفيذ أول طريق بري بينهما، من شأنه أن يربط أيضا تونس وليبيا بمنطقة غرب إفريقيا، لزيادة الصادرات من دول المغرب العربي إلى دول "الإيكواس" (الاناضول، 2022).

فكما ذكرنا سابقا بأن موريتانيا تشترك في الحدود مع أربع دول وهي السنغال من الجنوب الغربي و مالي من الجنوب الشرقي و الشرق و الجزائر من الشمال الشرقي و الصحراء الغربية من الشمال و الشمال الغربي وهي تتصل بهذه الدول مباشرة بطرق مسفلتة (معبدة) جيدة باستثناء الجزائر (ولد عبدي، 2007، صفحة 07) ، بسبب أن شبكة النقل البري في موريتانيا تتميز بتطور طفيف، ينعدم تدريجيا كلما اتجهنا جهة الشرق الموريتاني، نحو الحدود الجزائرية و مثيلتها المالية، وان كل الفضل يعود لتموقع نواكشوط العاصمة أقصى جهة الغرب الموريتاني على الساحل ذات الحركة الكثيفة نوعا ما في تنقلات الأفراد و السلع و المنتجات ، كما أن لموريتانيا صلة وثيقة بينها و بين دولة مالي و السنغال جهة الجنوب الموريتاني حيث تزيد خطوط شبكة الطرق البرية في جنوب موريتانيا كثافة، ونفس الشيء هو بالنسبة لمالي و السنغال في تلك الجهة ،بل وتمتد خطوط شبكة الطرق السريعة، على الحدود الجنوبية لموريتانيا (بلخضر، 2012، صفحة 316) ،كما أنه جرى التفكير في بناء طريق يربط مدينة بئر أم قرين في أقصى الشمال الشرقي و الجمهورية الجزائرية الشقيقة (ولد عبدي، 2007، صفحة 24)، فالطريق الوطني رقم 01 (الخريطة رقم 01) والذي يربط نواكشوط بالحدود الجزائرية مرورا بأكجوجت ثم أطار ثم شوم ثم فديرك ثم بير أم قرين(موجرين) ثم عين بنتيلي فالحدود الجزائرية و الذي يقدر طوله بحوالي 1642 كيلومتر (ولد عبدي، 2007، صفحة 55)،(انظر الخريطة رقم 01)،وسينفذ المشروع المذكور الممتد على مسافة 775 كيلومتر، من طرف المؤسسات الجزائرية، كما سيتكلف مكتب دراسات جزائري بمتابعة هذا المشروع. ونصت مذكرة التفاهم التي وقعت إبان زيارة الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني إلى الجزائر أواخر العام الماضي، على أنه بعد استكمال المشروع ستعكف الجزائر على استغلاله في شكل امتياز لمدة 10 سنوات مع تجديد ضمني. وقالت وكالة الانباء الجزائرية (الرسمية) بعد توقيع الاتفاقية العام الماضي أن هذا المشروع سيسمح للجزائر بإنجاز لأول مرة منذ الاستقلال، منشأة ذات أهمية كبيرة خارج حدودها (كلي، 2022).و التي تسهر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية[11] على انجاز الطريق الرابط بين الولايتين بعد التصديق على البروتوكول التنفيذي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و

[11] الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي: هي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، من مهامها المشاركة في اعداد و تنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الإنساني و الثقافي و الديني و التربوي و العلمي و التقني و أيضا ضمان متابعة التسيير التقني و المالي لمشاريع المساعدة

حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية حول التسهيلات و الإعفاءات من أجل انجاز مشروع الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية و الزويرات الموريتانية الموقع بنواكشوط بتاريخ 14 سبتمبر 2022 ،والذي يلتزم فيه الطرفان بمنح كافة التسهيلات التنظيمية و الإدارية و الجبائية و البنكية اللازمة لنقل و جمركة وعبور مواد البناء، بما فيها العينات الجيوتقنية و التجهيزات و العتاد و المواد الاستهلاكية التي تستخدم في اطار انجاز هذا الطريق (مرسوم رئاسي رقم 23-68، 2023، صفحة 05)

ولما كان الطريق في الأراضي الموريتانية وخارج الحدود الجزائرية(الشكل رقم 03)، فمن الطبيعي أن تلتزم موريتانيا بضمان الأمن للورشات و الأشخاص و الممتلكات المسخرة لإنجاز الطريق ،و تساهم أيضا في التكفل بالإجراءات الضرورية لتحديد مسار الطريق و منح التراخيص لتنفيذ الدراسات وأشغال إنجاز الطريق و منح التراخيص المطلوبة لشركات الإنجاز من أجل استغلال مناجم مواد البناء و المياه الجوفية و السطحية و الموارد الطبيعية الأخرى الضرورية لإنجاز الطريق ، و تزويد مكاتب الدراسات و شركات الإنجاز بكل المعطيات التقنية و الجيولوجية و الطوبوغرافية و الجيو تقنية ،وكذلك الخرائط و الدراسات المتوفرة التي قد يحتاجون اليها في حالة وجودها (مرسوم رئاسي رقم 23-68، 2023، صفحة 05).

ان انجاز الطريق الرابط بين تندوف إلى الزويرات بدولة موريتانيا سيصدر من 400 إلى 500 شاحنة في الشهر من مختلف المنتوجات بدل 30 إلى 40 شاحنة في الشهر (دباب، 2021)، وسيقلل من مدة نقل السلع الجزائرية من 07 و10 أيام الى 03 أيام على أقصى تقدير مما سيحفظها من الفساد أو التلف ويجعل الاستجابة سريعة لأي انقطاع أو تذبذب في السوق الموريتاني.

- دعم المستثمرين والمصدرين:

للوصول الى السوق الموريتانية إضافة لما سبق من دعائم، لا بد من المرافقة الكاملة والمتواصلة للمستثمرين و المصدرين الذين يرغبون في الولوج الى الأسواق الغربية لإفريقيا و الوقوف على المشاكل التي تعترضهم و السعي الى حلحلتها في أسرع وقت ممكن ،ذلك أن السلع الجزائرية في الأسواق الافريقية منافسة جدا و المنتجات الجزائرية لها اقبال كبير بسبب ما توفره من مزايا تتفرد بها عن باقي الدول ، وعلى هذا المنوال دأبت الحكومة الجزائرية على تذليل الصعوبات التي تواجه المصدرين من أجل اطلاق و اقلاع حقيقي لا رجعة فيه لولوج هذه الأسواق ومن هاته الصعوبات:

- الطريق بين الجزائر ونواكشوط في مأمن ولا تدعو لقلق المصدرين حيث تم خلال الدورة التي تندرج في إطار تعزيز التعاون الجزائري-الموريتاني, لاسيما على مستوى الشريط الحدودي بين البلدين, وتجسيدا لمخرجات الدورة الأولى للجنة الثنائية الحدودية المنعقدة بالجزائر يومي 8 و 9 نوفمبر 2021, تم التطرق إلى عدة مسائل, منها "تكثيف التنسيق الأمني بين البلدين قصد مواجهة التحديات المشتركة التي يفرضها السياق الإقليمي الراهن" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)، أما حادثة اغتيال ثلاثة (3) رعايا جزائريين في قصف همجي جبان لشاحناتهم أثناء تنقلهم بين نواكشوط و ورقلة في إطار حركة مبادلات تجارية عادية بين شعوب المنطقة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)، لم يحدث داخل التراب الموريتاني حيث أوضح بيان للأركان العامة للجيش الموريتاني أن ‘‘أي هجوم استهدف شاحنات جزائرية شمال

و التعاون الدولي لصالح بلدان أخرى للاطلاع أكثر انظر المرسوم الرئاسي 20-42 المؤرخ في 11 فبراير 2020 المتضمن انشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 07 ،السنة 2020.

البلاد لم يحدث داخل التراب الوطني" (القدس العربي، 2021)، بل شددت اللجنة الأمنية الموريتانية الجزائرية على ضرورة تكثيف التنسيق الأمني بين البلدين ومكافحة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها مع تكثيف المعالم الحدودية وصيانتها (وكالة الأنباء الموريتانية، 2023).

•جل المصدرين استفادوا من عديد التسهيلات الأخرى المرتبطة بالحصول السريع على شهادة المنشأ للمواد المصدرة وكذا استخراج السجل التجاري في وقت وجيز، إلى جانب الترخيص للمصدرين بالحصول على كمية من مادة المازوت مقدرة بنحو 1.800 لترا للشاحنة الواحدة لتغطية احتياجاتهم من هذه المادة ذهابا و إيابا (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

•من أجل تطوير نشاط تسويق المنتجات الجزائرية والموريتانية من كلا الجانبين، دعا رئيس مجلس الأعمال الجزائري–الموريتاني الى إنشاء موانئ جافة على مستوى الحدود لتسهيل نقل البضائع و بالتالي تخفيض تكاليف النقل. وهو ما تكفلت به السلطات الجزائرية عن طريق انشاء قاعدة لوجستية في تندوف التي افتتحت في سنة 2019، والتي تساهم بشكل أكبر في تنمية التجارة بين البلدين، وبالتالي دعم برنامج الحكومة الرامي لتعزيز العلاقات التجارية مع موريتانيا وكذلك مع دول إفريقيا الغربية (المصدر الاقتصادي، 2021) وبهدف أيضا تسهيل عمليات التصدير وتشجيع النقل البري للسلع، وللتخفيف من طول المسافة الى نواكشوط عاصمة موريتانيا والمقدرة بـ 3500 كيلومتر (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

•حلحلة مشكلة التحويلات المالية بين المصدرين حيث دشنت الحكومة الجزائرية "بنك الاتحاد الجزائري(AUB) "، يوم 20 سبتمبر 2023 بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، وهو أول بنك جزائري يفتتح بالخارج. تتمثل مهمة البنك في "مرافقة المتعاملين الجزائريين في تصدير منتجاتهم نحو موريتانيا و دول غرب افريقيا و مرافقة المتعاملين الموريتانيين في مشاريع الشراكة مع نظرائهم الجزائريين. كما سيسمح للمستثمرين الجزائريين بالمشاركة في مناقصات تخص مشاريع في موريتانيا" (الجزائر الجديدة، 2023). وهذا بعد اقترح مجلس الأعمال الجزائري–الموريتاني انشاء بنوك برؤوس أموال مختلطة أو فروع لبنوك من البلدين قصد تسهيل المبادلات التجارية والاستثمارات دون المرور بالبنوك الأوروبية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019).

•تذليل كل العراقيل أو الصعوبات في مجال التصدير الى موريتانيا حيث أكد السيد والي ولاية تندوف في حصة ساعة اقتصاد أنهم موجودون لتذليل كل الصعوبات التي تعيق المستثمرين سواء كان المستثمر محلي أو من خارج الولاية و في نفس الحصة صرح السيد يحياوي بيغا وهو مستثمر محلي أن مناخ الصادرات سهل جدا و جذاب و التصدير تتظافر فيه الجمارك و السلطات المحلية ورخصة أخذ المحروقات ميسرة تتحصل عليها في يوم ايداعها، تجدر الإشارة الى أن رئيس الجمهورية قال بمناسبة اشرافه على افتتاح الطبعة الـ31 لمعرض الإنتاج الجزائري بقصر المعارض الصنوبر البحري بأن سنة 2024، ستعرف فتح تجارة المقايضة مع النيجر وموريتانيا ومالي حيث دعا إلى إحصاء دقيق للشركات والمؤسسات التي تمكنت من تغطية الاحتياجات الوطنية حتى يرخص لها بالتصدير إلى افريقيا. (الأيام نيوز، 2023).

●تنظيم معارض دائمة للمنتجات الجزائرية:

تعتبر المعارض أحد أهم وسائل الترويج محليا و دوليا باعتبارها وسيلة فعالة لعرض السلعة على العملاء و الإجابة الفورية على استفساراتهم، حيث تمثل المعارض منافذ للتعريف بمنتجات الشركات المحلية و الدولية، لذا أصبحت الدول الصناعية و حتى الدول النامية تهتم بتنظيم المعارض بمختلف أنواعها و المشاركة فيها كدلالة على التقدم الصناعي لشركاتها وعرض آخر إنجازاتها و إبراز مدى اتساع قاعدتها الاقتصادية (بودوشن و راتول ، بلا تاريخ، صفحة 231) ،فتنمية قطاع المعارض التجارية كان له دور لا يضاهيه في تطوير وتنمية الاقتصاد

الألماني بصفة مستمرة (بودوشن و راتول ، بلا تاريخ، صفحة 241)، ولهذا فالمعارض الجزائرية الدائمة في الخارج تسمح بالحصول على أجوبة آنية و حالية عن تساؤلات المستثمرين الأجانب عن طبيعة ومقومات المنتجات الجزائرية و التعرف على خصائصها و مزاياها و طريقة استخدامها وكيفية الاستفادة من التفضيلات الممنوحة في حالة اقتناء المنتوج، وقد سجلت الجزائر حضورها في العديد من المعارض الدولية على غرار مشاركتها في الطبعة 29 للمعرض الدولي بداكار بالسنغال، أين شاركت 45 شركة جزائرية من بينها عمومية وخاصة، ناهيك عن مشاركتها في معرض مرسيليا الدولي وكذا مشاركتها في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة، إضافة إلى المعرض الدولي للصناعات الغذائية بموسكو، حيث تتطلع الجزائر لتعزيز تجارتها مع مختلف بلدان العالم على غرار الأفريقية عبر إقامة معارض تجارية واقتصادية ضمن مساعيها الرامية إلى تنويع اقتصادها الذي يعتمد في جزئه الكبير على قطاع المحروقات، وفي هذا السياق أوضح وزير التجارة و ترقية الصادرات الطيب زيتوني خلال أشغال منتدى الاستثمار والتصدير مؤخرا أنه سيتم فتح معارض دائمة للترويج للمنتجات الجزائرية في موريتانيا والسنغال كمرحلة أولى، وهذا في إطار تطبيق قرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في ديسمبر 2022 القاضي بإقامة معارض دائمة في إفريقيا لفرع الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير (صافكس) (جبلون، 2023)

3- تحليل لحجم الصادرات الجزائرية اتجاه السوق الموريتاني من سنة 2000 الى سنة 2022:

ازدهرت العلاقات الجزائرية الموريتانية مؤخرا بشكل كبير والذي يعكس رغبة البلدين في رفع نسبة التبادل التجاري بينهما، خاصة منذ فتح المعبر البري الحدودي مصطفى بن بولعيد الرابط بين ولاية تندوف الجزائرية و الزويرات الموريتانية في سنة 2018، والذي ساهم في ارتفاع كبير للصادرات الجزائرية تجاه موريتانيا باعتبار أن النقل البري هو الأقل تكلفة مقارنة بالنقل الجوي و النقل البحري، وهذا الأخير هو الذي كان يستخدم ولا زال يستخدم حاليا خاصة في نقل صادرات المحروقات أو الصادرات النفطية ، والتي هي مرتبطة بطلب قطاع النقل الموريتاني و طلب الشركة الموريتانية للصناعة والمعادن "سنيم SNIM" والشركة الموريتانية للكهرباء "صوملك"SOMELEC

من خلال الشكل رقم 06 والذي يوضح تطور الصادرات الجزائرية الكلية بما فيها صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات تجاه موريتانيا من سنة 2000 الى سنة 2022 والتي تميزت بشكل عام بالارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة بمتوسط قدره 35 مليون دولار مثل فيه متوسط صادرات خارج المحروقات نسبة 30%، وهذا التذبذب راجع الى أزمات عالمية وأخرى داخلية أو بغرض مرافقة السياسات الاستراتيجية للحد من الفقر المفروضة من الهيئات الدولية حيث بلغت الصادرات الكلية سنة 2000 قيمة 11.34 مليون دولار كلها من المحروقات

الشكل رقم 06: تطور الصادرات الجزائرية الكلية تجاه موريتانيا من سنة 2000 الى سنة 2022 (الوحدة: مليون دولار)

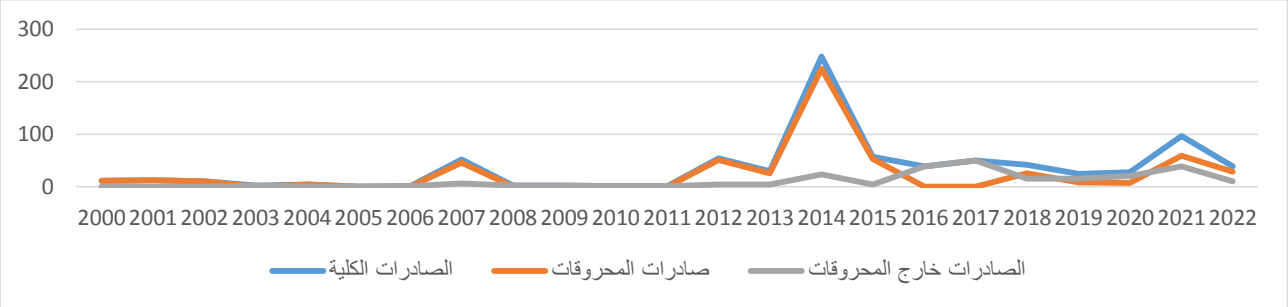

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الأونكتاد*

لترتفع بعد ذلك قليلا في سنة 2001 الى قيمة 12.46 مليون دولار لم تتجاوز فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 01% من اجمالي الصادرات، لتنخفض في سنة 2002 الى قيمة 10.66 مليون دولار مع تحسن طفيف في الصادرات خارج المحروقات لم يتجاوز كذلك نسبة 01% من اجمالي الصادرات، ثم تنخفض بشكل كبير سنة 2003 الى 02 مليون دولار كصادرات خارج المحروقات مع شبه انعدام في صادرات المحروقات ويرجع ذلك الى انهاء الاتفاق الجزائري الموريتاني حول توريد النفط سنة 2002 والذي كانت تستفيد منه القطاعات الثلاثة المذكورة سابقا. أمام هذه الوضعية فرض على موريتانيا اصدار قانون المحروقات الجديد والذي بموجبه يتم اللجوء الى متعامل دولي يضمن امدادها بالمحروقات والتي غالبا لا تجد العارض المناسب بسبب ضعف الطلب الداخلي مما يجعل أغلب الصادرات من المحروقات تجاه موريتانيا مرتبطة بالدرجة الأولى بطلب شركة "سنيم" الناتج من الزيادة من الإنتاج مما سيزيد من الطلب على المحروقات والذي سببه الرئيس ارتفاع أسعار الحديد نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه خاصة الصين باعتبارها المحدد الأكبر في الطلب على هذه السلعة ضمن صادرات موريتانيا خلال سنوات الدراسة.

وبعد سنة 2003 ارتفعت الصادرات من جديد في سنة 2004 الى قيمة 4.31 مليون دولار تجاوزت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 10% من اجمالي الصادرات والتي أغلبها منتجات غذائية اضطرت موريتانيا الى استيرادها بسبب موجة الجفاف التي أثرت على القطاع الزراعي أما بالنسبة لصادرات المحروقات فسببها ارتفاع أسعار الحديد على المستوى العالمي، لتنخفض في سنة 2005 الى أصغر قيمة خلال فترة الدراسة إذ بالكاد تصل الى قيمة 0.1 مليون دولار مع انعدام كلي للصادرات خارج المحروقات وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي آنذاك في موريتانيا(انقلاب عسكري)، لترتفع نسبيا بعد ذلك في سنة 2006 الى قيمة 01,40 مليون دولار لم تتجاوز فيه صادرات المحروقات نسبة 01% من اجمالي الصادرات ويرجع سببه أساسا الى التخفيف من أثر التضخم المحلي الذي أدى بدوره الى رفع الأسعار، لترتفع الصادرات من جديد في سنة 2007 الى 51.80 مليون دولار تجاوزت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 10% من اجمالي الصادرات والتي تمثلت أغلبها في مواد تجهيزات زراعية مخصصة للحملة الزراعية التي أقرتها الدولة الموريتانية آنذاك أما بالنسبة لصادرات المحروقات فسببها ارتفاعها راجع الى ارتفاع أسعار النفط عالميا والكميات المستوردة منه محليا وارتفاع أسعار أغلب المواد المنجمية عالميا خصوصا الحديد ومن جهة أخرى تم الشروع في استغلال منجم الذهب، و في سنة 2008 انخفضت الصادرات بشكل كبير لم تتجاوز فيه قيمة 02.5 مليون دولار مع انعدام كلي في صادرات المحروقات ويرجع سبب ذلك الى اختلال الاستقرار السياسي مرة أخرى بسبب الانقلابات العسكرية و أيضا الى الأزمة العالمية التي جمدت النشاط العالمي والطلب على الحديد أما بخصوص الصادرات خارج المحروقات فتمثلت أغلبها في منتجات غذائية لمواجهة التضخم الضمني، لتواصل نفس النسق في سنة 2009 اذ لم تتجاوز قيمة 02 مليون دولار بسبب امتداد الأزمة وتمثلت أغلب الصادرات في تجهيزات مختلفة، وواصلت الانخفاض في سنة 2010 اذ لم تتجاوز 01 مليون دولار وتمثلت أغلب الصادرات هي الأخرى في تجهيزات مختلفة، حتى بلغت سنة 2011 قيمة 0.66 مليون دولار تمثلت أغلبها في معدات تجهيز مختلفة، ثم ارتفعت من جديد في سنة 2012 الى قيمة 54.34 مليون دولار تجاوزت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 06% من اجمالي الصادرات والتي أغلبها تمثلت في منتجات غذائية لمجابهة موجة الجفاف التي أدت الى أزمة غذائية حادة في موريتانيا أما سبب ارتفاع صادرات المحروقات الى انتعاش أسعار الحديد على المستوى العالمي، ثم انخفضت في سنة 2013 الى قيمة 29 مليون دولار تجاوزت فيها الصادرات خارج المحروقات 14% من اجمالي الصادرات والتي أغلبها تمثلت في مواد البناء و مواد غذائية أما صادرات المحروقات فتراجعت هي الأخرى بسبب انخفاض أسعار الحديد، لتصل سنة 2014 الى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة والتي بلغت 247 مليون دولار تجاوزت فيه الصادرات خارج المحروقات نسبة 10% من اجمالي الصادرات والتي أغلبها معدات بناء ومواد غذائية و مواد كيماوية، أما بخصوص صادرات المحروقات فارتفاعها الى الطلب الكبير على النفط مزامنة مع الإنتاج الكبير لشركة "سنيم" بسبب ارتفاع أسعار الحديد و الذي سميت هذه الفترة بالفترة الذهبية لارتفاع أسعار الحديد أما بخصوص صادرات خارج المحروقات فأغلبها مواد بناء و سلع تجهيز وأخرى استهلاكية ، لتنخفض في سنة 2015 الى57 مليون دولار بسبب أزمة انهيار سوق خامات الحديد و شكلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 04% من اجمالي الصادرات أغلبها سلع غذائية و مواد كيماوية، لتواصل الانخفاض في سنة 2016 الى 38 مليون دولار كلها صادرات خارج المحروقات أغلبها سلع غذائية و سلع تجهيزات و مواد بناء ومواد كيماوية، وارتفعت الصادرات من جديد في سنة 2017 الى قيمة 50 مليون دولار كلها أيضا صادرات خارج المحروقات أغلبها منتجات غذائية و سلع تجهيز و مواد بناء

خصصت لدعم الحملة الزراعية الموريتانية آنذاك، و انخفضت في سنة 2018 الى قيمة 42 مليون دولار مثلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 37% من اجمالي الصادرات أغلبها مواد بناء ومواد غذائية أما بخصوص صادرات المحروقات فيرجع سبب ارتفاعها الى ارتفاع أسعار الحديد و أيضا الى توسيع منجم الذهب وهي السنة التي فتح فيها المعبر الحدودي معلنا بذلك بداية التصدير براً ، لتواصل الانخفاض في سنة 2019 الى 24 مليون دولار حيث شكلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 64% من اجمالي الصادرات سلع التجهيز و مواد غذائية بسبب تداعيات فيروس كورونا وأزمة الجفاف ، لترتفع مرة أخرى في سنة 2020 الى قيمة 27 مليون دولار مثلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 72% من اجمالي الصادرات لارتفاع أسعار الحديد والذهب، لتواصل الارتفاع في سنة 2021 الى قيمة 97 مليون دولار شكلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 38% من اجمالي الصادرات و يعود ارتفاع الصادرات النفطية الى ارتفاع أسعار الحديد و الطلب عليه بعد انتعاش الاقتصاد العالمي عقب مرحلة فيروس كورونا ، لتنخفض من جديد بنهاية سنة 2022 الى 38 مليون دولار شكلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 26% من اجمالي الصادرات أغلبها مواد البناء و سلع تجهيز و مواد غذائية أما تراجع الصادرات بشقيها فيرجع الى تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية.

ويوضح الشكل رقم 07 متوسط الصادرات الجزائرية تجاه السوق الموريتانية خلال الفترة من سنة 2000 الى سنة 2022 حسب طبيعة المنتوج والتي سيطرت عليه صادرات المحروقات بمتوسط 24 مليون دولار أي بنسبة 70% والتي معظمها وقود ويعتبر البنزين أهم عنصر يصدر الى موريتانيا، ومثلت الصادرات خارج المحروقات نسبة 30% أي من اجمالي متوسط الصادرات

الشكل رقم 07: متوسط الصادرات الجزائرية تجاه موريتانيا من سنة 2000 الى سنة 2022 حسب طبيعة المنتوج (الوحدة: مليون دولار)

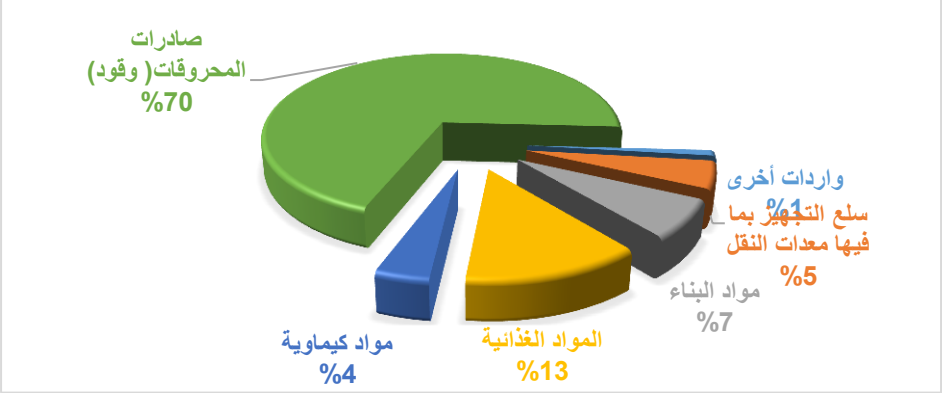

المصدر: *من اعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات السابقة لموقع الأونكتاد*

و تعتبر المواد الغذائية أول صادرات خارج المحروقات بنسبة 13% أي بمبلغ 02 مليون دولار كمتوسط لفترة الدراسة و التي معظمها عبارة عن تمور و السكر الأبيض و مشروبات غازية ثم تليها من الصادرات خارج المحروقات مواد البناء بنسبة بلغت 7% أي بمبلغ 770 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة و يعتبر منتوج الإسمنت أكبر منتوج يصدر الى موريتانيا و بعدها منتوج حديد البناء، ثم تليها من الصادرات خارج المحروقات سلع التجهيز بما فيها معدات النقل بنسبة 5% أي بمبلغ 550 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة وتعتبر الأجهزة المنزلية و أهمها غسالات الملابس وبعدها معدات نقل مخصصة للإنتاج الزراعي، ثم تليها المواد الكيماوية بنسبة 4% أي بمبلغ 440 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة ثم تليها صادرات أخرى أو مختلفة لم تتجاوز نسبة 1 % أي بمبلغ 110 ألف دولار كمتوسط لفترة الدراسة أغلبها مواد بلاستيكية.

منذ افتتاح المعبر سنة 2018 شهدت الحركة التجارية بين الدولتين تطور مستمر ومتواصل في عدد عمليات التصدير[12] من خلال عدد الشاحنات التي تلج السوق الموريتانية والتي تضاعفت بنسبة فاقت 700% من سنة 2018 الى سنة 2022 حسب الشكل رقم 07 الذي يوضح تطور عدد عمليات التصدير تجاه موريتانيا منذ فتح المعبر الحدودي البري والذي افتتح رسميا من طرف السلطات الجزائرية و الموريتانية يوم 19 أوت 2018 حيث تم الإعلان رسميا عن التبادل التجاري البري بين الدولتين و الذي أسفر عنه 10 عمليات تصدير

[12] عدد عمليات التصدير وهي عدد الشاحنات التي تنطلق من الجزائر الى موريتانيا محملة ببضائع خارج المحروقات مخصصة للتصدير وتمر عبر المعبر البري الحدودي وتتجاوز حمولة الشاحنة الواحدة 40 طن

خلال سنة 2018 ثم ارتفع الى 168 عملية تصدير خلال سنة 2019 ثم انخفضت الى 140 عملية خلال سنة 2020 بسبب فيروس كورونا ثم ارتفعت من جديد الى 440 عملية تصدير خلال سنة 2021 وبلغت 721 عملية سنة 2022

الشكل رقم 08: تطور عدد عمليات التصدير تجاه موريتانيا منذ فتح المعبر الحدودي البري سنة 2018

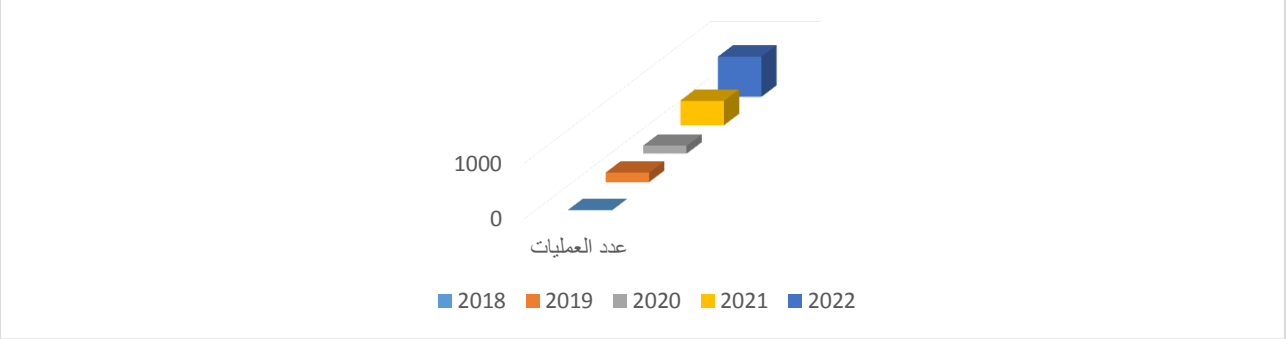

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية تندوف*

وبهذا يمكن القول إن الدولة الجزائرية قد ألقت بثقلها كليا على الاتجاه الافريقي برفع حجم الصادرات خصوصا الصادرات خارج المحروقات والتي أدركت الجزائر مؤخرا أن افريقيا الغربية سوق استراتيجية هامة بالنسبة للصادرات الجزائرية وأن المنتجات الجزائرية لها مكانها في هاته السوق والتي تمثل موريتانيا حجر الزاوية فيها باعتبار أن طريق الصادرات الجزائرية لا يمر الا بها كونها هي المدخل والبوابة قبالة هاته السوق.

وكما تم الإشارة اليه سابقا، فإن التبادل التجاري بين الدولتين بعد افتتاح المعبر سيشهد حركية كبيرة بالرغم من التحديات التي تفرضها طبيعة المنطقة خاصة المناخ الصحراوي الذي يعتبر تحد كبير أمام سائقي الشاحنات المخصصة للتصدير وكذا انعدام محطات للتزود بالوقود وراحة السائقين ويمثل الشكل رقم 08 عدد عمليات التصدير الى موريتانيا منذ افتتاح المعبر خلال فصول السنة.

الشكل رقم 09: عدد عمليات التصدير الى موريتانيا منذ افتتاح المعبر البري خلال فصول السنة (الوحدة:%)

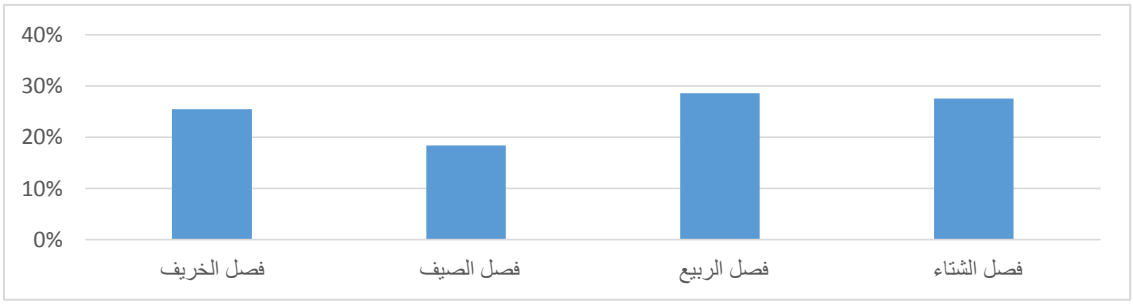

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية تندوف*

نلاحظ من خلال الشكل رقم09 أن تدفق الشاحنات الجزائرية عبر المعبر البري باتجاه السوق الموريتاني ينشط كثيرا في فصل الربيع الذي يتميز بجو معتدل في المنطقتين الحدوديتين مما يساعد على توفر ظروف جيدة تسمح بالوصول الآمن لشاحنات التصدير الى موريتانيا، زيادة على ذلك تتوفر حركية هائلة في السوق الموريتاني إذ يتوسع أكثر ويتمدد خلال هذا الفصل مما يزيد من الطلب على المنتوجات الجزائرية خصوصا، ثم تصل عدد العمليات الى أقل نسبة في فصل الصيف والذي يتميز بالحرارة العالية جدا مما يؤثر على حركية شاحنات التصدير و كذا راحة السائقين لطول المسافة و انعدام المرافق الضرورية في الطريق مما يجعل التصدير خلال هذا الفصل شبه مستحيل خصوصا المواد التي تتأثر بدرجة الحرارة العالية ، و يزداد تدفق الشاحنات بنسبة أعلى قليلا في فصل الخريف في المنطقتين التي يتميز ببداية اعتدال درجات الحرارة ولكن موجات الرياح القوية التي تحجب الرؤية عن السائقين يجعل من عمليات التصدير الآمن صعب خاصية في ظل انعدام طريق معبد يخفف من حدة الرياح ، ويعتبر فصل الشتاء أفضل فصل بعد فصل الربيع لعملية التصدير خصوصا بعد هطول الأمطار المتناسبة التي تؤدي الى تماسك التربة و تمنعها من التطاير كما يحدث في فصل الخريف لكن عند زيادتها قد تؤدي الى انجراف التربة بسبب السيول أو الفيضانات مما يسبب توقف في عملية التصدير.

الخاتمة

ان تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال السنوات الأخيرة يرجع الى رغبة الدولة الجزائرية في تحريك عجلة الصادرات بشقيها النفطية وغير النفطية والتي تمثل قاطرة الى التحسين من وضع الجزائر على مختلف المقاييس العالمية والذي سينعكس بالإيجاب على الأوضاع الداخلية للبلاد، وبالرغم من خيبة الأمل في الاتفاقيات الأوروبية التي جعلت الجزائر دائما تبقي في فخ التبعية الاقتصادية الا أنها درس استخلصت منه أن الجزائر أن ازدهارها لا يكون إلا من إفريقيا وفي إفريقيا و على هذا الأساس أدارت الجزائر دفتها الى السوق الافريقي من بابه الغربي من خلال مد ذراع الوصل و الاتفاق بينها وبين موريتانيا وكان لها ما أرادت فبعد سنوات من المبادرات أصبح التبادل الجزائري الموريتاني يتجاوز ملايين الدولارات و سيزيد على المدى الطويل لحرص الدولتين على ذلك الهدف، فالمنتوجات الجزائرية منافسة و ذات جودة في الأسواق الافريقية خصوصا موريتانيا وأصبح الطلب عليها كبيرا لزيادات العمليات التصديرية اليها كما أنها تتميز بعدة خصائص مكنتها من حجز مكانتها في سوق تحتدم فيه منافسة كبريات الدول.

النتائج:

-تنمية الصادرات الجزائرية أصبح مرهون بالتوجه الى القارة الإفريقية وخصوصا افريقيا الغربية التي تعتبر موريتانيا بوابة لها

-العلاقات التاريخية الجزائرية-الموريتانية مهدت لبناء جسر التبادل التجاري الاقتصادي بين البلدين

-بالرغم من تذبذب الصادرات الجزائرية تجاه موريتانيا طيلة فترة الدراسة بسبب أنها مرتبطة بنسبة أكبر بصادرات المحروقات لا زالت الصادرات خارج المحروقات في تزايد هامشي وضعيف لكنها مستمرة وثابتة على العموم

-يعتبر كلا من السعر والاتفاقيات الثنائية بين البلدين والاستقرار السياسي أهم المحددات للطلب الموريتاني على السلع الجزائرية

-من بين الاتفاقيات الاقتصادية تلتقي الجزائر وموريتانيا في اتفاقية المنطقة التجارة الحرة الافريقية

- يعتبر المعبر الحدودي البري وانجاز الطريق الرابط بين تندوف-الزويرات من أهم دعائم التصدير الى موريتانيا

-تستحوذ الدول الأوروبية والدول الآسيوية على السوق الموريتاني أكثر من الدول الأمريكية والافريقية

-التبادل التجاري بين موريتانيا والقارة الافريقية ضعيف جدا مقارنة بقارة أوروبا وقارة آسيا

-المنتجات البترولية والمواد الغذائية ومواد التجهيز هي أهم ما تستورده موريتانيا من مختلف بلدان العالم

-المواد الغذائية ومواد البناء أهم صادرات الجزائر خارج المحروقات الى موريتانيا

-الوقود أهم صادرات المحروقات الى موريتانيا والتي تستحوذ شركة سنيم شريان الاقتصاد الموريتاني على النسبة الأكبر من هذه الصادرات

-عمليات التصدير تضاعفت بعد فتح المعبر الحدودي البري وتنشط أكثر خلال فصلي الشتاء والربيع من كل سنة

التوصيات:

-الإسراع في انجاز الطريق الرابط بين تندوف الجزائرية و الزويرات الموريتانية التي تم التنويه إليها سابقا كونها هي السبيل الوحيد للدفع بعجلة التصدير الى موريتانيا ومنها الى افريقيا الغربية

-الإسراع في انشاء المنطقة التجارية الحرة بين الجزائر و موريتانيا المقرر تجسيدها في ولاية تندوف الحدودية مطلع السنة الحالية

-ينبغي احياء تظاهرة المقار التي تقام في تندوف الجزائرية كحدث وطني والتي لها امتداد تاريخي بين شعبي المنطقتين مرتين على الأقل في السنة تكون في بداية فصل الخريف ونهاية فصل الشتاء من كل سنة

-ينبغي رصد أجهزة تعنى بالإحصائيات الافريقية تكون محيينة و حديثة على مستوى الديوان الوطني للإحصاء أو الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و بسطها و تسهيلها أمام الخواص و المصدرين وكذا الباحثين

-على الجزائر إعادة احياء الاتفاق بينها وبين موريتانيا فيما يخص التزود بالمحروقات من خلال انشاء أنبوب نفطي يضمن لها التوريد المستمر لهاته المادة المهمة للاقتصاد الموريتاني والتي تعاني هذه الأخيرة من تذبذبه وارتفاع أسعاره

-للجزائر ميزة كبيرة في تصدير بعض المنتوجات التي تستوردها حاليا موريتانيا من دول أخرى كالأسمدة التي تستوردها موريتانيا بنسبة كبيرة من روسيا والتي تجعل كلفة نقلها تزيد من سعرها

-اغتنام فصل الربيع و فصل الشتاء لاعتدال الجو من أجل مضاعفة عمليات التصدير بسبب الطبيعة المناخية لهاته المناطق الصحراوية و التي تؤثر على التدفق و السير الآمن للشاحنات

-ينبغي توفر نشرة أحوال جوية صادقة، مسؤولة واستباقية طيلة أيام السنة على مستوى ولاية تندوف تعنى بأحوال الطقس على مستوى النقطة الكيلومترية (75 كلم) الغرض منها توفير المعطيات الآنية للطقس لمرافقة عملية التصدير الآمن الى موريتانيا

-بعد حلحلة مشكلة التحويلات المالية بإنشاء "بنك الإتحاد الجزائري" بموريتانيا لتسهيل التبادلات التجارية بين المتعاملين أصبح عامل الوقت واستلام البضائع أهم عامل في عملية التصدير والذي هو مرتبط بجهاز الجمارك لكل دولتين مما يلزم منهم مرافقة المصدرين و الإسراع في تخليص إجراءات العبور.

قائمة المراجع:

1-المؤلفات:

- خالد محمد السواعي. (2006). التجارة و التنمية. الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- *ECOWAS Comission. (1993, july 24). ECOWAS REVISED TREATY. ABUJA, ABUJA, NIGERIA: ECOWAS.*

2- المقالات:

- *Kane, N. (2000). Les enjeux économiques de l'aménagement du fleuve Sénégal. PRESENCE AFRICAINE,161(162), pp. 170- 184.*
- *Ould Amar, M. (1972). L'Organisation pour la mise en valeur du fleuve Sénégal. Journal of African Law, 16(3), pp. 299- 303.*
- *Yansane, A. (1977, April). THE ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES (ECOWAS). The Review of Black Political Economy,07(03), pp. 215- 237.*
- عبد المجيد قدي، و عبد الله البحري. (2012). التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصفحات 349- 361.
- ابراهيم نايف العبيدي برزان، و فاطمة مراد . (2023). دراسة و تحليل تأثير التبادل الدولي في الأداء الاقتصادي لموريتانيا للمدة (2000-2020). مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، 19(03)، الصفحات 160- 172.
- أبو الفتوح نورهان . (2023). الاستثمار في موريتانيا قطاعات عدة و فرص واعدة. آفاق عربية و إقليمية،13(07)، الصفحات 209 - 217.
- بدر السالمان عبد العاطي. (2020). مكامن اليورانيوم في موريتانيا. مجلة البترول و العلوم والبيئة،03(32)، الصفحات 20 - 25.
- بوريكة إدريسية. (2018) .اتحاد المغرب العربي رهان إستراتيجي أم عائق أمام التنمية .شؤون استراتيجية، 03(2018)، الصفحات 14-30.
- سعدي عبد الزهرة جبير علي. (2020). الاستعمار الفرنسي في موريتانيا. المجلة التاريخية الجزائرية، 02(04)، الصفحات 172- 187.
- سفيان بن عبد العزيز. (2021). التجارة الجزائرية نحو الدول الافريقية عبر المعابر الحدودية – المعبر الحدودي بين الجزائر و موريتانيا نموذجا-. مجلة التكامل الاقتصادي، 09(02)، الصفحات 35 - 45.
- سيد أحمد ولد أحمد. (2014). الصناعات السمكية في موريتانيا استثمارات واعدة،و دعامة للاقتصاد الوطني. مجلة دراسات موريتانية، 03(2014)، الصفحات 235 - 248.

- شهاب حمد شيحان ، جاسم حمد مخيف، و محمد صالح جسام. (2012). لتكامل الاقتصادي و التكتلات الاقتصادية الاقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق أوسطي. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 08(26)، الصفحات 187- 225.
- صاغور هشام.(2019)اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول .مجلة البشائر الاقتصادي ,05(02) الصفحات 1204-1222.
- عبد القادر براهيمي، و بوجمعة بولال . (2022). أثر الصادرات نحو افريقيا على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة المعيار،13(02)، الصفحات 445 - 458.
- عبد الله علوان ظاهر، و عماد الشيخ داود. (2022). موريتانيا في ظل اعلان الألفية "مساعي الايفاء و معوقات الالتزام. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 4(30)، الصفحات 320 - 358.
- عبيد الله مصباح زايد. (1998). اتحاد المغرب العربي الطموح و الواقع.مجلة المستقبل العربي،00(236)،الصفحات 27- 39.
- عقبة بلخضر. (2012). النقل البري بدول اتحاد المغرب العربي ودوره في دفع عجلة التطور الاقتصادي المغاربي. مجلة الجامعة المغاربية، 06(11)،الصفحات 295 - 333.
- محمد محمود بن الصديق. (2014). مستقبل التكتلات الإقليمية داخل منظمة التعاون الاسلامي (حالة اتحاد المغرب العربي) . دراسات موريتانية،03(2014)، الصفحات 83- 103.
- مريم عوض الله حنا ، و حنان محمد محمود بهجت. (2020). دراسة تحليلية للعلاقات التجارية بين دول اتفاقية اغادير. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 30(04)، الصفحات 1271- 1286.
- هدى معيوف ، و شامية بن عباس . (2017). التصدير كاستراتيجية جزائرية جديدة للتوجه نحو الاسواق الافريقية من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية،10(02)، الصفحات 236 - 250.
- ياقوتة بودوشن، و محمد راتول . (2016). دور المعارض التجارية المحلية و الدولية في التطوير المستمر للإقتصاد الألماني. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،12(15)،الصفحات 229- .261

3- الأطروحات:

- أبي ولد سيدي عالي. (2007). إصلاح المنظومة المصرفية في موريتانيا خلال الفترة 1996 - 2007 (مذكرة ماجيستر). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس، الجزائر
- محمد ولد عبدي. (2007). النقل البري و تنظيم المجال بموريتانيا (مذكرة ماجيستر). الجزائر، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة القطرية، الجزائر: جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا.
- يحي ولد محمود ولد جدو. (2012). الاستثمار في البلدان الناميةالمعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا(مذكرة ماجيستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

4- تقارير:

- *African Statistical Coordination comittee. (2021). African Statistical Yearbook.*
- *World Bank Group. (2023). Macro Poverty Outlook. Washington.*
- البنك الدولي. (2023). تقرير رصد الاقتصادي. مجموعة البنك الدولي.
- الوكالة الوطنية للاحصاء و التحليل الديموغرافي. (2023). النشرة السنوية للتجارة الخارجية لموريتانيا 2022.
- صندوق النقد العربي. (2000). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000. صندوق النقد العربي.
- صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2022. صندوق النقد العربي.
- محمد مصباح ، و رشيد أوراز. (2020). تقرير الاندماج المغاربي . الرباط: المعهد المغربي لتحليل السياسات.
- وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة. (2009). تقرير أولي حول الاجراءات التي اتخذتها موريتانيا لتطبيق ترتيبات الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. موريتانيا: الجمهورية الاسلامية الموريتانية.
- ولاية تندوف مديرية التجارة. (2022). تقرير عن المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد.

5- المداخلات:

- *Arushi, G. (2015, August). Regional Integration in West Africa:The Evolution of ECOWAS(Occasional Paper). OBSERVER RESEARCH FOUNDATION.*
- *Joshua, N. (2007). Case Study of Transboundary Dispute Resolution:Organization for the Development of the Senegal River (OMVS). Retrieved Décember 31, 2023, from Transboundary Freshwater Dispute Database: http://www.transboundarywaters.orst.edu*

6- مواقع الانترنيت:

- مرسوم رئاسي مرسوم رئاسي رقم 23-68. (2023). المتضمن البروتوكول التنفيذي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية حول التسهيلات و الإعفاءات من أجل انجاز مشروع الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية و ازويرات الموريتانية الموقع بنواكشوط بتاريخ 14 سبتمبر 2022. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 08 بتاريخ 08 فبراير 2023.
- *Afcfta Secretariat. (2023). a new era of trade in africa accelerating afcfta implementation. Afcfta WEBSITE. Retrieved décember 31, 2023, from About https://au.int/en/theme/2023/acceleration-of-afcfta-implementation*
- *Afcfta Website. (2019). Brief Overview. Retrieved décember 31, 2023, from About the Afcfta: https://au-afcfta.org/about/*
- *Afcfta Website. (2021). State Parties. Retrieved décember 31, 2023, from Afcfta Website: https://au-afcfta.org/state-parties/*
- *KABINÉ, K. (2014, Juin 27). L'Organisation pour la mise en valeur du fleuve Sénégal montre l'exemple d'une gestion concertée d'un bassin de fleuve transfrontalier. Consulté le Décember 31, 2023, sur Banque Mondiale: https://blogs.worldbank.org/fr/nasikiliza/l-organisation-pour-la-mise-en-valeur-du-fleuve-s-n-gal-montre-l-exemple-d-une-gestion-concert-e-d*
- *the International Trade Administration . (2023, décember 04). Mauritania - Country Commercial Guide. Retrieved décember 31, 2023, from Official Website of the International Trade Administration: https://www.trade.gov/country-commercial-guides/mauritania-trade-agreements*
- أحمد كلي. (05 يوليو, 2022). البرلمان يناقش مشروع قانون إنجاز طريق تيندوف-ازويرات. تاريخ الاسترداد 09 ديسمبر , 2023، من صحراء ميديا: https://saharamedias.net/190268/
- الأخبار. (16 أكتوبر, 2023). تكوين بنواكشوط حول طرق التصدير للمنطقة الحرة الإفريقية. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من الأخبار وكالة موريتانية مستقلة: https://alakhbar.info/?q=node/50364
- الاذاعة الجزائرية. (09 سبتمبر, 2023). وزير الداخلية: مشروع المعبر الحدودي بين الجزائر و موريتانيا تقدم بنسبة فاقت 99 بالمائة. تاريخ الاسترداد 11 ديسمبر , 2023، من الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/36893
- الاناضول. (20 ديسمبر, 2022). طريق الجزائر موريتانيا.. هل يربط المنطقة المغاربية بغرب إفريقيا؟ (تحليل). تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر, 2023، من وكالة الاناضول: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D
- الأيام نيوز. (14 ديسمبر, 2023). تبون يمنح تراخيص التصدير للشركات التي غطت الإحتياجات الوطنية. تم الاسترداد من الأيام نيوز: https://elayemnews.dz/%d8%aa%d8%a8%d9%88%d9%86-%d9%8a%d9%85%d9%86%d8%ad-%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%ae%d9%8a%d8%b5-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b5%d8%af%d9%8a%d8%b1-%d9%84%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%8a/
- البيان. (29 ديسمبر, 2000). موريتانيا تنسحب من المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من البيان: https://www.albayan.ae/one-world/2000-12-29-1.1092300

- الجزائر الجديدة. (20 سبتمبر, 2023). افتتاح "بنك الاتحاد الجزائري" بموريتانيا. تاريخ الاسترداد 14 ديسمبر , 2023، من الجزائر الجديدة: https://www.eldjazaireldjadida.dz/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A/
- الديوان. (14 سبتمبر, 2022). كلمة الوزير الأو ل في افتتاح أشغال الدورة التاسعة عشرة للجنة المشتركة الكبرى. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من مصالح الوزير الأول: https://premier-ministre.gov.dz/ar/document/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-D9%81%D9%8A-%-4%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%8%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-
- الصناعة و الصناعة التقليدية و السياحة وزارة التجارة. (31 مارس, 2020). وفد من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO يزور بلادنا. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من الموقع الرسمي وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية و السياحة الموريتانية: https://commerce.gov.mr/?q=node/1261
- القدس العربي. (02 نوفمبر, 2021). موريتانيا تنفي قصف شاحنات جزائرية داخل أراضيها. تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر, 2023، من القدس العربي: https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B5%D9%81-%D8%B4%D8%A7%D8%AD%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%AE/comment-page-1/
- المصدر الاقتصادي. (27 ديسمبر, 2021). فرص إستثمارية ومشاريع شراكة منتظرة بين الجزائر وموريتانيا. تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر, 2023، من المصدر الاقتصادي: https://www.elmasdaronline.dz/27/12/2021/%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%8A/
- الموسوعة العربية. (01 مارس, 2022). عدد سكان موريتانيا 2022. تاريخ الاسترداد 04 ديسمبر , 2023، من الموسوعة العربية: https://arabia.wiki/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/
- أم كلثوم جبلون. (10 جويلية, 2023). المعارض الدولية الدائمة... "المنتوج الجزائري نحو العالمية". تاريخ الاسترداد 17 ديسمبر, 2023، من الاتحاد: https://www.elitihadcom.dz/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AC/
- رئاسة الجمهورية. (17 أوت, 2020). الاقتصاد. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023 ، من رئاسة الجمهورية: https://www.presidence.mr/ar/node/462

- رئاسة الجمهورية. (2020). موريتانيا دوليا. تاريخ الاسترداد 27 ديسمبر, 2023، من رئاسة الجمهورية الموريتانية: https://www.presidence.mr/ar/node/748#
- ريم آفريك. (07 ماي, 2023). البضائع الجزائرية في السوق الموريتانية ..جودة وأسعار تنافسية. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من ريم آفريك: https://rimafric.info/node/11765
- عبد الوهاب بوكروح. (29 ماي, 2013). الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار. تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر, 2023، من وكالة الأناضول: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-14-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-902-%D9%85
- عثمان لحياني. (15 سبتمبر, 2022). العربي الجديد. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من الجزائر وموريتانيا: 26 اتفاقية تشمل التجارة والطاقة والنقل: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-26-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9
- موسى دباب. (15 سبتمبر, 2021). بالأرقام.. إرتفاع صادرات الجزائر نحو موريتانيا. تاريخ الاسترداد 11 ديسمبر, 2023، من جريدة الشعب أونلاين: https://www.echaab.dz/2021/09/15/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%85%D9%88/
- موسى محمدي . (29 ماي, 2018). منظمة التجارة العالمية تشيد بسياسات حكومة موريتانيا. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من صحراء ميديا: https://saharamedias.net/41769/
- نور الدين خنـودي. (01 نوفمبر، 2019). العلاقات الجزائرية الموريتانية: قصة جميلة تستحق أن تروى فصولها. تاريخ الاسترداد 28 نوفمبر , 2023، من زهرة شنقيط: https://www.zahraa.mr/node/21668
- وزارة التجارة. (31 أكتوبر, 2021). معالي الوزيرة تشارك في اجتماع لوزراء التجارة العرب. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة: https://www.commerce.gov.mr/?q=node/1413
- وزارة التجارة وترقية الصادرات. (2017). منطقة التبادل العربي الحر. تاريخ الاسترداد 29 ديسمبر, 2023، من بوابة وزارة التجارة وترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange
- وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة والعلاقة مع البرلمان. (بلا تاريخ). الجمهورية الاسلامية الموريتانية. تاريخ الاسترداد 06 ديسمبر , 2023، من ولاية تيرس زمور : المساحة والتقسيم الإداري والخيرات: https://www.culture.gov.mr/index.php/ar/node/134
- وزارة الشؤون الخارجية. (17 يناير, 2023). سفير موريتانيا في جمهورية نيجيريا يقدم أوراق انتدابه لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون الموريتانيين في الخارج: https://www.diplomatie.gov.mr/ar/node/351
- وكالة الأنباء الجزائرية. (23 أكتوبر, 2018). الطريق إلى موريتانيا: جزائريون في تحدي الطبيعة لتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين. تاريخ الاسترداد 11 ديسمبر, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/61643-2018-10-23-11-36-11

- وكالة الأنباء الجزائرية. (24 فيفري, 2019). الجزائر- موريتانيا: رجال الأعمال يقترحون انشاء بنوك مختلطة لتسهيل التجارة الخارجية. تاريخ الاسترداد 14 ديسمبر, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/67555-2019-02-24-18-32-00
- وكالة الأنباء الجزائرية. (18 أفريل, 2019). تصدير 700 طن من المنتجات الجزائرية نحو موريتانيا و السينغال. تاريخ الاسترداد 14 ديسمبر, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/69657-700
- وكالة الأنباء الجزائرية. (03 نوفمبر, 2021). سقوط ثلاثة رعايا جزائريين في عمل إرهابي جبان على محور نواكشوط – ورقلة. تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/algerie/115143-2021-11-03-14-05-24
- وكالة الأنباء الجزائرية. (02 جانفي, 2022). تندوف: أكثر من 600 عملية تصدير عبر المعبر الحدودي البري في 2021. تاريخ الاسترداد 13 ديسمبر , 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/regions/119204-600-2021
- وكالة الأنباء الجزائرية. (22 جانفي, 2023). التوقيع على سبع اتفاقيات بين مؤسسات اقتصادية جزائرية وموريتانية. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر, 2023، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/138082-2023-01-21-17-40-17
- وكالة الأنباء الجزائرية. (28 جانفي, 2023). الجزائر-موريتانيا: انعقاد الدورة الأولى للجنة الأمنية المشتركة بنواكشوط. تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/algerie/138535-2023-01-28-17-43-56
- وكالة الأنباء الجزائرية. (30 سبتمبر, 2023). تندوف استلام المعبرين الحدوديين الجزائري والموريتاني نهاية أكتوبر المقبل. تاريخ الاسترداد 11 ديسمبر, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/regions/149350-2023-09-30-10-23-23
- وكالة الأنباء الموريتانية. (27 يناير, 2023). اللجنة الأمنية الموريتانية- الجزائرية تؤكد ضرورة التعاون لمواجهة التحديات المشتركة. تاريخ الاسترداد 16 ديسمبر, 2023، من وكالة الأنباء الموريتانية: https://www.ami.mr/archives/151938
- ولد لخليفة سيد محمد . (11 أكتوبر, 2018). العلاقات الجزائرية الموريتانية ...تاريخ حافل بالعطاء. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر, 2023، من https://www.afrigatenews.net/: https://www.afrigatenews.net/article/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%DA%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%AD%D8%A7%D9%

الملاحق:

الملحق رقم 01:

السنوات	معدل الناتج الإجمالي الخام(%)
2000	3.8
2001	3
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.4
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.8
2012	3.4
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.7
2016	3.2
2017	1.3
2018	1.2
2019	1
2020	-5.1
2021	3.4
2022	3.2

الملحق رقم 02:

الصادرات (مليون دولار) / السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	الصادرات الكلية
2000	0	11.348	11.348
2001	0.046	12.418	12.464
2002	0.072	10.669	10.741
2003	2.092	0.004	2.096
2004	0.569	3.746	4.315
2005	0.149	0	0.149
2006	1.378	0.014	1.392
2007	6.284	45.517	51.801
2008	2.555	0	2.555
2009	2.015	0	2.015
2010	1.065	0	1.065
2011	0.66	0	0.66
2012	3.689	50.657	54.346
2013	4.155	25.045	29.2
2014	23.429	224.467	247.896
2015	4.231	52.824	57.055
2016	38.522	0	38.522
2017	50.068	0	50.068
2018	15.612	25.919	41.531
2019	15.686	8.72	24.406
2020	19.955	7.501	27.456
2021	38.482	58.489	96.971
2022	9.802	28.441	38.243

الملحق رقم 03:

الموردين	صادرات سنة 2022	واردات سنة 2022	التبادل التجاري(مليون دولار)
اسبانيا	424.16	824.19	1248.34
الامارات العربية	206.33	937.09	1143.42
الصين	881.15	201.34	1082.49
كندا	696.59	11.45	708.04
اليابان	188.38	348.85	537.23
فرنسا	81.90	341.69	423.59
الجزائر	160.01	96.15	256.16
بلجيكا	1.13	251.41	252.54
سويسرا	219.33	6.80	226.13
البرازيل	0.00	210.18	210.18
ايطاليا	194.77	13.70	208.47
هولندا	14.06	190.11	204.17
المغرب	3.41	191.58	194.99
الارجنتين	0.00	184.71	184.71
أندونيسا	0.50	174.14	174.64
الو.م.الامريكية	1.78	151.91	153.70
ساحل العاج	142.14	3.36	145.49
ألمانيا	40.08	76.86	116.94
أستراليا	93.23	5.95	99.18
بريطانيا	24.37	73.92	98.29
قواتيمالا	0.00	80.82	80.82
تركيا	19.90	60.69	80.58
الطوغو	18.97	54.35	73.33
بولندا	31.57	36.62	68.20
ماليزيا	2.64	63.88	66.52
السنغال	12.42	51.05	63.46
الهند	3.91	56.95	60.86
اسواتيني	56.30	0.00	56.30
مالي	22.60	30.23	52.83
النرويج	1.74	49.33	51.06
دنمارك	4.91	37.33	42.24
كوريا	37.02	3.49	40.51
تايلاند	0.09	32.18	32.27
غانا	29.47	2.50	31.97
مصر	1.05	28.63	29.68
اليونان	8.93	18.84	27.77
البرتغال	17.86	7.46	25.32
بنين	24.07	0.00	24.07
كاميرون	21.73	0.03	21.76
أوكرانيا	0.69	19.55	20.24
التشيك	0.00	17.17	17.17
السعودية	0.17	15.69	15.86